المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/460

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 كانون الأول، 10 December 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 460

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/460

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 كانون الأول، 2023 10 December

M E A K Weekly Economic Report No. 460

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 460 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	Weekly Economic Report No. 460 Link to download the report as a PDF: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/460

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 كانون الأول، 2023 10 December

M E A K Weekly Economic Report No. 460

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

أولاً – أخبار الاقتصاد العالمي:..... 5
1 – قائمة أفضل الاقتصادات المستدامة في العالم 2023..... 5
2 – أسعار الفائدة الأمريكية.. رحلة الصعود والهبوط منذ 22 عامًا .. 8
3 – أرخص وأغلى أسعار البنزين في العالم.. أين جاءت سورية؟ 9
4 – تعلم التجارة من الصفر ومميزات التجارة الحرة وكيفية بدء مشروعك الخاص 10
5 – مستثمرون يستعدون لجني مليارات الدولارات بعد طرح أوبر 13
6 – لا مقابلات ولا ملصقات.. أوروبا تعتمد تأشيرة "شنغن" الرقمية..16
7 – أزمة التريليون دولار 19
8 – بعد معركة الغاز المسال الأميركي.. خبير أوابك: 4 دول عربية مصدر موثوق للإمدادات 23
ثانياً– أخبار الاقتصاد العربي:.....28
9 – صفر دولار.. المعركة الأخيرة للبنك المركزي مع تجار العملة ..28
10 – قطر تضخ أموال جديدة في مصر.. اتفاقية لتبادل العملات المحلية مع الهند.. وتوجيه هام من وزارة الاسكان.....30
11 – مستثمرون يسحبون مبالغ قياسية من السعودية.....33
12 – الاقتصادات العربية اليوم ليست في أفضل أحوالها 37

13 – وزير الاقتصاد الليبي لـ "المجلة": الاستثمار آمن... ومن يأتي أولا يربح أولا 40
ثالثاً – أخبار الاقتصاد السوري: 48
14 – أهل الاقتصاد يتناقشون حول الدور الأبوي للدولة 48
15 – فاتورة الدعم الزراعي زادت عن 1334 مليار ليرة 56
16 – الاقتصاديون يناقشون تدخل الدولة في الاقتصاد 59
17 – تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي بين الماضي والحاضر 66

تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/460

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 10 كانون الأول، 2023 10 December

M E A K Weekly Economic Report No. 460

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

أولاً – أخبار الاقتصاد العالمي:

1 - قائمة أفضل الاقتصادات المستدامة في العالم 2023

أكتوبر 25, 2023

تعد الاقتصادات المستدامة نموذجًا اقتصاديًا يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على الموارد البيئية والاستدامة البيئية على المدى الطويل.

تشمل هذه الاقتصادات استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتطوير تكنولوجيا النظافة والتحسينات في كفاءة استخدام الموارد، وتحفيز الابتكار في مجال الاقتصاد الأخضر، وتعزز الاقتصادات المستدامة أيضًا العدالة الاجتماعية والفرص المتساوية، وتعمل على تعزيز الاستدامة البيئية وتقليل التلوث والانبعاثات الضارة.

يعتبر التحول إلى الاقتصادات المستدامة تحدياً هاماً للمجتمعات والحكومات حول العالم، حيث يتعين عليهم تبني سياسات واستراتيجيات تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتحافظ على التوازن بين الاقتصاد والبيئة.

الاقتصادات الأكثر استدامة في العالم لعام 2023

أصدرت مؤسسة هينريش تقريرها للعام 2023 لمؤشر التجارة المستدامة (STI) ، وهو تصنيف سنوي لـ 30 اقتصادًا عالميًا تم تطويره بالتعاون مع مركز التنافسية العالمية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD).

وجاء ترتيب الاقتصادات الأكثر استدامة في العالم على النحو الآتي:

نيوزيلندا: 100.0

المملكة المتحدة: 96.5

سنغافورة: 94.1

هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة: 85.6

أستراليا: 84.5

كوريا الجنوبية: 84.2

كندا:82.1

اليابان: 79.3

الولايات المتحدة: 77.2

تايوان: 65.9

شيلي: 64.4

الفلبين: 61.4

فيتنام: 58.8

ماليزيا: 58.1

المكسيك: 53.8

1	نيوزيلندا	100.0
2	المملكة المتحدة	96.5
3	سنغافورة	94.1
4	هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة	85.6
5	أستراليا	84.5
6	كوريا الجنوبية	84.2
7	كندا	82.1
8	اليابان	79.3
9	الولايات المتحدة	77.2
10	تايوان	65.9
11	تشيلي	64.4
12	فيليبيني	61.4
13	فيتنام	58.8
14	ماليزيا	58.1
15	المكسيك	53.8

أبرز التغيرات: أوضح التقرير الذي أصدرته "هينريش" أن الاقتصادات الأكثر استدامة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار هي تلك التي تتميز بتعداد سكاني صغير نسبيًا ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من المتوسط .

أما أكبر الخاسرين هذا العام هي اليابان، التي تراجعت أربعة مراكز بسبب أدائها الضعيف في الركيزة البيئية مقارنة بعام 2022.

في المقابل، صعدت فيتنام سبعة مراكز ، حيث تحسنت الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا في جميع الجوانب الثلاثة لمؤشر العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مع أكبر قفزة في الركيزة البيئية.

وفي هذا السياق أكد خبراء الاقتصاد أنه لا يمكن للاقتصادات أن تحتل مرتبة عالية إلا إذا كان أداؤها جيدًا في جميع الركائز الثلاث الأساسية، وهذا

يعكس حقيقة الاستدامة، حيث يعد تحقيق التوازن بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أمرًا بالغ الأهمية.

https://alelm.net/153549/%d9%82%d8%a7%d8%a6%d9%85%d8%a9-%d8%a3%d9%81%d8%b6%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%aa%d8%af%d8%a7%d9%85%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84/

2 - أسعار الفائدة الأمريكية.. رحلة الصعود والهبوط منذ 22 عامًا

يوليو 29, 2023

قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى نطاق 5.25 – 5.5%، لتبلغ أعلى مستوى لها منذ عام 2001.. الرسم البياني يوضح رحلة العقدين الماضيين.

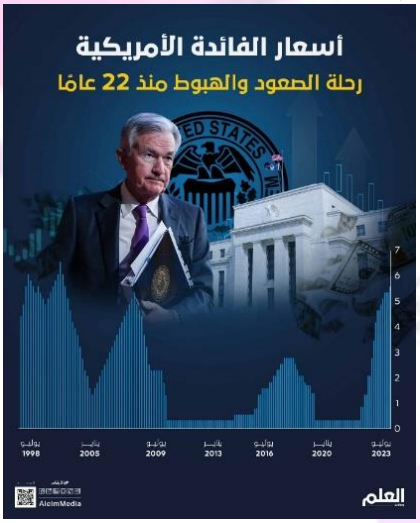

https://alelm.net/153655/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%85%d9%84%d9%83%d8%a9-%d9%88%d8%b1%d8%a4%d9%8a%d8%aa%d9%87%d8%a7-%d9%81%d9%8a-%d8%a3%d8%b9%d9%8a%d9%86-%d8%b6%d9%8a%d9%88%d9%81-%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a9-%d9%85%d8%b3/

3 - أرخص وأغلى أسعار البنزين في العالم.. أين جاءت سورية؟

الخبير السوري: 03-10-2023

تصدرت إيران قائمة الدول العالمية بأرخص سعر للبنزين حتى تاريخ 25 سبتمبر الماضي، حيث بلغ سعر لتر البنزين فيها 0.029 دولار وفقًا لبيانات نشرها موقع "غلوبال بترول بريس."

وجاءت في المرتبة الثانية ليبيا بسعر قدره 0.031 دولار للتر، تلتها فنزويلا بـ 0.035 دولار للتر، والجزائر في المرتبة الرابعة بـ 0.335 دولار للتر الواحد.

تونس تحتل المرتبة 22 بسعر وصل إلى 0.795 دولار للتر، بينما جاء المغرب في المرتبة 104 بتسعيرة وصلت إلى 1.509 دولار للتر.

أما روسيا فقد احتلت المركز الخامس عشر بسعر لتر البنزين البالغ 0.580 دولار.

أما فيما يتعلق بأغلى أسعار البنزين في العالم، فاحتلت هونغ كونغ المرتبة الأولى بسعر وصل إلى 3.093 دولار للتر، تلتها إيسلندا بسعر 2.335 دولار للتر، وإمارة موناكو بسعر 2.284 دولار للتر، ثم هولندا بسعر 2.255 دولار للتر.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعد من الدول الرائدة في إنتاج النفط، إلا أنها احتلت المرتبة الأربعين بسعر بنزين بلغ 1.083 دولار للتر.

4 - تعلم التجارة من الصفر ومميزات التجارة الحرة وكيفية بدء مشروعك الخاص

تعلم التجارة من الصفر هي ما يبحث عنها العديد من الأشخاص خاصةً فئة العاملين بالأعمال الحرة، حيث أكد العديد من الخبراء والمتخصصين أنه بالنسبة إلى فكرة التجارة والخوض في هذه التجربة، كانت السبب الرئيسي في فتح الأبواب أمام الكثيرين لكي يتمكنوا من الدخول إلى عالم الثراء وتحقيق الأحلام، حيث تعد التجارة بكافة مجالاتها فكرة تراود العديد من الشباب سواء من الرجال أو النساء في كل أنحاء العالم.

أكثر من يبحث عن تعلم التجارة من الصفر هم الفئة التي قد بنيت شخصيتهم على التحرر وعدم تحمل القيود والقوانين والنمطية، والذين لا يستطيعون أن يتلقوا الأوامر من قبل المديرين أو الذين لا يتمتعون في العمل الروتيني المتكرر والذي لا يملك روح الحياة والمثابرة والمغامرة بخلاف شخصيتهم التي تستطيع أن تقدم الكثير في مقابل الحصول على النجاح بل والتميز أيضًا.

لذلك نعرض لكم في هذا الموضوع من خلال موقع صناع المال كيفية تعلم التجارة من الصفر لكل من يرغب في زيادة دخله بشكل كبير في الفترة القادمة، والتحكم به من خلال خططه الخاصة وأفكاره التي يثق في نجاحها لكي تدر عليه الربح الوفير إن شاء الله، كما يمكنه أن يدر عليه في بعض الأحيان الملايين بشكل دائم لو أصر على النجاح والتميز.

مميزات تعلم التجارة الحرة

من مميزات تعلم التجارة الحرة أن صاحب المشروع الحر سواء تم تنفيذ مشروعه على ارض الواقع أو على الإنترنت، يكون بشكل كبير مسؤول عن قراراته وأفكاره ويكون القائد له، كما أن الكثير من الأعمال التجارية الحرة لا تحتاج إلى أوقات معينة ومحددة، حيث يستطيع صاحب العمل الحر العمل في أي وقت واي مكان وفقًا لإرادته.

يستطيع صاحب العمل الحر التمتع على الأرباح الخارجة من مشروعه الخاص بشكل كامل له، بل أنه يتمكن ايضًا من العمل بعدة طرق مدروسة علي توزيع زيادة حجم رأس المال المخصص للمشروع في أي وقت وأي مرحلة، كما يمكنه تحديد جانب منه تحت بند المصاريف الشخصية بما يتناسب مع كل مرحلة في المشروع.

يستطيع صاحب العمل الحر أن يقوم بتطوير المهارات اللازمة للمشروع القائم عليه حتى يتمكن من توسيعه على عدة مراحل حتى يصل به إلى القمة، ومن خلال الجد والاجتهاد والعمل الدؤوب يستطيع صاحب العمل الحر التقدم بمشروعه بين أوساط الأعمال التجارية الكبرى حتي يتمكن من وضع اسمه ضمن قائمة عمالقة رجال الأعمال.

كيف أبدأ مشروع صغير وناجح؟

من الشروط اللازمة لإتمام مشروع ناجح هي البداية، فلابد أن يكون صاحب المشروع على دراية بتفاصيل هذا المشروع من الجانب العلمي، بل ويجب أن يكون لديه القدرة علي البحث والدراسة بشكل دائم حتى يتمكن من إنشاء الأعمال بشكل علمي، ويستطيع أن يتعامل ويستفيد من التقدم التكنولوجي الحالي في مجاله والاستفادة من خبرات الاخرين في تطويره بما يتناسب مع ظروف مشروعه.

وفيما يخص بند المعرفةً لابد أن يكون صاحب المشروع لديه على الأقل دراية مبدئية بأغلب جوانب المشروع، أو لديه الخطوط العريضة ويبدأ في البحث والتعلم في كيفية إنشاء مشروع نجاحه من أجل تقييم المخاطر ومدى قدرته على تحملها، كما يجب أن يدرس متي سوف يستطيع أن يدر عليه هذا المشروع دخلا وما هو حجمه.

كيفية تعلم التجارة من الصفر

عندما يرى البعض النماذج الناجحة في هذا العالم وخاصة النماذج الذي أصبحت في قمة هرم رجال الأعمال، يبدئوا في التفكير على الفور كيف يصبح كل فرد منهم تاجر ناجح ويغفلون عن البحث عن كيفية تعلم التجارة من الصفر حتي يمكنكم الوصول إلى قمة الهرم، ولكن من جهة اخرى، لابد أن نكون على ثقة أن نجاح أي شخص يعتمد على العديد من العوامل، وأهم ما فيها هي البداية الصحيحة والواثقة بجانب العزم والإرادة والقدرة والتحدي.

تحتوي بداية أي مشروع ناجخ على الفكرة الأساسية والتي بدورها تتطور وتأخذ العديد من المنحنيات والطرق المتعلقة بعملية التخطيط وما هي الشرائح المستهدفة من المشروع، ونسب الربح والخسارة، وسهولة أو صعوبة تنفيذها، وقوة المنافسين في هذا المجال، وكيفية الحصول علي رأس المال حتى يتم اتخاذ القرار النهائي بالتنفيذ على أرض الواقع.

https://rablyforh.com/?p=136195?GL8888-howtoinv-335&gclid=CjwKCAiA9dGqBhAqEiwAmRpTCw-2_WOXbZuo_ffUvcSs708sEdbCERkHrZIDdddnxbEryNqSDf8XoBoCZmAQAvD_BwE

5 - مستثمرون يستعدون لجني مليارات الدولارات بعد طرح أوبر

تحرير: نهى النحاس، 10مايو 2019 03:06 م

مباشر: حينما تتجه شركة تكنولوجيا قيمتها مليارات الدولارات إلى الطرح العام فإن وسائل الإعلام تميل للنبش عن قصص إيجابية حول شخصيات غير متوقعة تصبح ثرية بفضل ذلك الطرح.

ويشير مقال لصحيفة "الجارديان" إلى أن بالنسبة لشركة "فيسبوك" كان فنان جرافيك تقاضى أجره عبر خيارات الأسهم مقابل تزيين مقر الشركة وأصبح الآن يمتلك أسهم تصل قيمتها إلى 200 مليون دولار.

وفي شركة "جوجل" كان سعيد الحظ مدلكة تعمل بدوام جزئي وانضمت للشركة حينما كان لديها عشرات الموظفين فحسب، وتقاعدت مع خيارات أسهم تصل قيمتها لملايين الدولارات.

وأعلنت أوبر تحديد سعر الطرح العام عند 45 دولاراً للسهم الواحد، ما يجعل قيمة الشركة الإجمالية نحو 82 مليار دولار.

وعبر طرح 180 مليون سهم جديد بهذا السعر، فإن أوبر سوف تجمع 8 مليارات دولار لتمويل خطتها للنمو، لكن أيضاً سيعني ذلك أن هناك مستثمرين سوف يجمعوا مليارات بسبب استثمارهم في الشركة مبكراً.

ترافيس كالانيك (حصته توازي 5.3 مليار دولار)

قد يكون الرئيس التنفيذي السابق لشركة أوبر شخصًا غير مرغوب فيه على شرفة بورصة نيويورك اليوم الجمعة حينما يحتفل المديرين التنفيذيين

بقرع جرس الافتتاح، ولكن كأكبر مساهم فردي يمتلك 8.6 بالمئة من الأسهم سيبقى هو الفائز الأكبر دون منازع.

وعلى الرغم أن معظم مليارات كالانيك كانت عرضة للتخمين قبل الطرح الأولي لأسهم "أوبر" فإن مؤسس شركة "أوبر" لطالما كان شخصاً ثرياً.

وبعد الهروب من دعوى قضائية بقيمة 250 مليار دولار ضد أول شركة ناشئة أسسهما فإن هناك مزاعم بأن كالانيك تهرب من بعض الضرائب المشكوك بها من خلال شركته الناشئة الثانية واسمها "ريد سوش" وذلك قبيل بيعها في 2007 مقابل 19 مليون دولار.

وفي 2018 باع مؤسس "أوبر" نحو 29 بالمئة من حصته الرئيسية في "أوبر" إلى "سوفت بنك" مقابل 1.4 مليار دولار، ومن وقتها أطلق ترافيس كالانيك صندوقاً استثمارياً.

جاريت كامب (حصته توازي 3.7 مليار دولار)

ومثل كالانيك فإن كامب هو أحد مؤسسي "أوبر" وقد نجح بالفعل من التخارج من شركة ناشئة قبيل أن يطلق تطبيق "أوبر".

ورائد الأعمال الكندي باع شركته الأولى "ستامبيلبون" إلى شركة "إي.باي" مقابل 75 مليون دولار في عام 2007.

وحصة كامب في "أوبر" التي تصل إلى 6 بالمئة تجعله ثاني أكبر مساهم.

جيف بيزوس

رئيس شركة "أمازون" وأغنى رجل في العالم قام باستثمار مبكر في شركة "أوبر" بنحو 3 ملايين دولار، والآن تصل قيمة هذا الاستثمار إلى نحو 692 مليون دولار.

وتعادل تلك القيمة نحو ربع من 1 بالمئة من ثروة بيزوس التي تُقدر بـ160 مليار دولار.

كريس ساكا (حصته توازي نحو ملياري دولار)

وهو أحد أقدم المستثمرين الملائكيين (أي شخص ثري يوفر رأس مال لبدء الأعمال التجارية وعادةً ما يكون ذلك مقابل سندات قابل للتحويل أو حقوق ملكية)، وأحد أقدم المستثمرين في رأس المال المخاطر ولديه سمعة طيبة في وادي السيلكون لاستثماراته المبكرة في الشركات الناشئة الناجحة مثل "تويتر" و "إنستجرام" و"أوبر". وتقاعد ساكا عن الاستثمار في الشركات الناشئة في بداية عام 2017.

سيان وسكوت بانيستر: وهما زوجان تربطهما علاقات قوية مع خبير صناعة التكنولوجيا "بيتر ثيل"، حيث أن سيان شريكة في صندوق ثيل، في حين أن سكوت كان مستثمر وعضو مجلس إدارة في "باي بال".

وتعاون آل بانيستر في تكوين استثمارات مبكرة داخل "أوبر"، كما أنهم معروفين بكونهم دعامات أساسية في المجتمع السياسي اليميني.

صناديق استثمار كبرى: وفي حين كان المستثمرون الأفراد قادرين على الاشتراك في جولات التمويل المبكرة داخل "أوبر" فإن معظم الاستثمارات جاء من صناديق رؤوس الأموال المجازفة.

وتضمنت قائمة المستثمرين المؤسسين الأولين أحد أكبر الاعبين في وادي السيلكون مثل "فيرست راوند كابيتال" و"جولدمان ساكس" و"وبينش مارك" و"جوجل فينشرز".

كما أن اثنين من أكبر المالكين في الشركة وهما "سوفت بنك" وصندوق الثروة السيادي السعودي استثمروا بعد ذلك في أوبر حينما كانت قيمة الشركة

مرتفعة بالفعل بشكل كافي بحيث لا يكون واضحًا ما إذا كانوا سيفوزون أم سيخسرون رهاناتهم.

ومن شأن تقييم سعر السهم عند هذا المستوى أن يجعل حصة صندوق رؤية التابع لسوفت بنك توازي نحو 10 مليارات دولار، بينما تبلغ حصة صندوق الثروة السيادي حوالي 3.3 مليار دولار.

أشخاص أخرون: وكشفت أوراق "أوبر" التنظيمية عن حجم حصص المالكية التي يحتفظ بها بعض من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركة وأعضاء مجلس الإدارة الآخرين. وسيحتفظ دارا خسروشي الرئيس التنفيذي للشركة والذي تولى منصب المدير التنفيذي بها بـ 196 ألف سهم، بينما سيكون لدى كبير موظفي العمليات بارني هارفورد 105 ألف سهم.

https://rablyforh.com/?p=1097

6 - لا مقابلات ولا ملصقات.. أوروبا تعتمد تأشيرة "شنغن" الرقمية

الحرة / وكالات – واشنطن، 13نوفمبر 2023

لن يصبح الملصق ضروريا بعد اليوم للمسافرين إلى فضاء شنغن

سيتمكن الراغبون في طلب تأشيرة لزيارة دول فضاء شنغن الأوروبي قريبا من القيام بذلك على منصة الكترونية، وذلك بموجب تعديل تبناه وزراء الخارجية الأوروبيون، الاثنين.

ويعني هذا التحول نحو رقمنة العملية، أنه لم يعد هناك ضرورة للراغبين في الحصول على تأشيرة، لأن يوضع ملصق على جواز سفرهم، أي عدم الحاجة لتخصيص مواعيد لدى القنصليات أو المكاتب التي تقدم هذه الخدمة.

وسيدخل هذا التغيير، الذي كُشف عنه بعد عملية تشريعية طويلة، حيز التنفيذ عقب الانتهاء من العمل الفني على منصة التأشيرة، المتوقع أن يستغرق أشهرا، ثم نشره في الجريدة الإدارية للاتحاد الأوروبي والمتوقع أن يكون قريبا.

ويضم فضاء شنغن 23 من دول الاتحاد الـ27، بالإضافة إلى سويسرا والنروج وآيسلندا وليشتنشتاين.

وحسب ما نقلت فرانس برس عن وزير الداخلية الإسباني فرناندو غراند مارلسكا، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، أن نظام التأشيرة الالكتروني "سيسهل عملية تقديم الطلب بالنسبة الى المسافرين."

وفور بدء العمل بالنظام الجديد، سيتمكن الراغبون في السفر لفترة قصيرة، من تحميل وثائق وبيانات ونسخ إلكترونية لمستنداتهم المتعلقة بالسفر مع معلومات بيومترية ودفع الرسوم، كل ذلك على منصة الكترونية.

وفي حال الموافقة على الطلب بعد التأكد من قاعدة البيانات، يتلقى مقدم الطلب رمزا مشفرا يمكن طباعته أو تخزينه على جهاز.

لكن قد يتعين على بعض مقدمي طلب لهذا النوع من التأشيرات للمرة الاولى، أو حاملي جوازات سفر جديدة أو من لديهم بيانات بيومترية معدلة، الحضور إلى الموعد شخصيا.

ويعتمد بعض الدول مثل أستراليا، أنظمة مماثلة، إذ تكون التأشيرة الإلكترونية متصلة بجواز سفر مقدم الطلب، من دون الحاجة إلى الملصق.

وفي معظم الحالات، لا يحتاج مواطنو 60 دولة في أنحاء العالم من بينها أستراليا وبريطانيا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة لتقديم طلب تأشيرة شنغن لفترات إقامة قصيرة.

لكن سيظل يتعين عليهم في وقت قريب، تقديم طلب على الانترنت للحصول على تأشيرة دخول بعد إجراءات الفحص المسبق، بموجب النظام الاوروبي لمعلومات وتراخيص السفر (إتياس) الذي تأخر كثيرا، على غرار نظام إيستا المعتمد من الولايات المتحدة. ويتوقع أن يبدأ العمل بنظام إتياس في منتصف 2025.

وسيجد جميع المسافرين إلى الاتحاد الأوروبي، بتأشيرة أو مع إعفاء من التأشيرة إضافة إلى نظام إتياس، أنفسهم يمرون بنظام الدخول والخروج الآلي للاتحاد الأوروبي، الذي تأخر تنفيذه أيضا كثيرا، لكن يتوقع البدء بتطبيقه نهاية 2024

وسيسجل نظام الدخول والخروج الأوروبي المحوسب، المعلومات والبيانات البيومترية للمسافر مع تواريخ الدخول والخروج، ويتبع حالات تجاوز الإقامة، وتلك التي رُفض فيها دخول المسافر.

https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/11/13/%D9%84%D8%A7-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D9%85%D9%84%D8%B5%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%AF-%D8%AA%D8%A3%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%B4%D9%86%D8%BA%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9

7 - أزمة التريليون دولار

مشكلة التريليون دولار.. كيف تواجهها البنوك المركزية الرئيسية؟

اشترت البنوك المركزية أصولا بنحو 20 تريليون دولار منذ عام 2009

دبي – العربية.نت، نشر في 16 :نوفمبر ,2023:

منذ عام 2009 وحتى نهاية العام الماضي، بلغ إجمالي صافي مشتريات الأصول من قِبَل البنوك المركزية الكبرى - بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك إنجلترا، وبنك اليابان - نحو 20 تريليون دولار. وبات السؤال يطرح نفسه إلى أي مدى يجب خفض هذا الرقم وبأي سرعة؟

استعرضت صحيفة "فايننشال تايمز" تاريخ الأزمة، منذ أعقاب الأزمة المالية، حيث قامت البنوك المركزية بتجميع السندات كجزء من برامج التيسير الكمي لتحفيز الاقتصادات التي تعاني من استنزاف الطلب. ثم ضرب الوباء البلاد، مما أدى إلى مزيد من الإفراط في شراء السندات لتهدئة الأسواق. وكانت البنوك المركزية (باستثناء بنك اليابان) تعمل على تقليص ميزانياتها العمومية هذا العام من خلال التشديد الكمي: حيث سمحت للسندات المنتهية صلاحيتها بالخروج من ميزانياتها العمومية، وفي حالة بنك إنجلترا، من خلال المبيعات.

فعندما تشتري البنوك المركزية السندات من البنوك، تحصل الأخيرة على ائتمان يعرف باسم احتياطيات البنك المركزي – الأصول المالية الأكثر أماناً والأكثر سيولة. تقوم عمليات التشديد الكمي بعكس العملية، مما يقلل السيولة في النظام.

ومع ذلك، فإن إجمالي حيازات الأصول لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي يعادل نحو 30% من الاقتصاد الأميركي – أقل بقليل من 8 تريليونات دولار – والبنك المركزي الأوروبي، حيازاته تعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو، وفقاً لتقرير موسع من "فايننشال تايمز"، اطلعت عليه "العربية Business".

المدير التنفيذي لبنك إنجلترا، أندرو هاوزر، يرى أن الحفاظ على ميزانية عمومية كبيرة للغاية يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار المالي . فالاحتياطيات الفائضة تشوه السوق الخاصة لتوفير السيولة، وتخلق الاعتماد على البنك المركزي، وتحفز المخاطرة غير المناسبة.

كما يمكن أن يؤدي إلى زيادة المخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة بالنسبة للبنوك المركزية. عندما ترتفع أسعار الفائدة، تعاني البنوك المركزية من خسائر في محافظ سنداتها وتدفع المزيد من الفائدة على احتياطيات البنوك التي أنشأها التيسير الكمي. وقال ريكاردو ريس، الأستاذ في كلية لندن للاقتصاد: "تواجه العديد من البنوك المركزية الآن ثغرات مالية كبيرة، وهو أمر غير مريح من الناحية السياسية."

وفي يوليو، توقع بنك إنجلترا أنه سيحقق خسارة صافية تزيد عن 150 مليار جنيه إسترليني على مدى العقد المقبل مع تفكيك برنامج التيسير الكمي. ورغم أن التكلفة تغطيها سندات الخزانة، فإنها لا تصب في صالح الصورة العامة للبنوك المركزية.

وينبغي أن يكون هدف التيسير الكمي تهدئة الأسواق أو تقديم التحفيز عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة بالفعل. وإذا لم يتم حل هذه المشكلة، فإن البنوك المركزية تخاطر بأن يُنظر إليها على أنها تمول العجز الحكومي.

كما تسمح الميزانية العمومية الأكثر تقليصاً للبنوك المركزية باستعادة "مساحة سياسية قيمة في بيئة لا تكون فيها هناك حاجة إلى الحجم الكبير الحالي من السيولة الفائضة"، كما أشارت إيزابيل شنابل، عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، في خطاب ألقته في مارس.

وقد تكون هناك حاجة أيضاً إلى دفع أسعار الفائدة إلى مستوى أعلى مما هو الحال مع الميزانيات العمومية الأصغر، مما يزيد من فرصة حدوث ركود أعمق – خاصة إذا كانت ترتفع مع كل أزمة. لكن مشكلة التريليون دولار التي تواجه البنوك المركزية هي كيفية تقليص آثارها دون إثارة اضطرابات.

وتشير توقعات العجز الحكومي المرتفع، وخاصة في الولايات المتحدة، إلى وفرة في المعروض من إصدارات السندات الحكومية في المستقبل. وبات استمرار التشديد الكمي مع مبيعات السندات يضيف فقط إلى هذا العرض.

وقد يؤدي هذا إلى ارتفاع العائدات بشكل كبير، ويؤدي إلى انهيار شيء ما في الاقتصاد – أدت جهود QT التي بذلها بنك الاحتياطي الفيدرالي في عام 2019 إلى حدوث تشنجات في السوق.

كما أن الدعوات للتخلي عن التشديد الكمي تتزايد بالفعل. ويعتمد المدى الذي ينبغي للبنوك المركزية أن تذهب إليه على الحجم الأمثل لميزانياتها العمومية، أو الحد الأدنى المفضل من الاحتياطيات كما يطلق عليه بنك إنجلترا. وقال "ريس": "يجب أن تكون كبيرة بما يكفي لتلبية الطلب على الاحتياطيات". وهذا يعني أنه لا ينبغي للبنوك المركزية أن تقلص ميزانياتها إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية – فقد نمت الاقتصادات وارتفعت احتياجات البنوك من السيولة.

وفي الولايات المتحدة، قدر المحللون أن أدنى مستوى مريح من الاحتياطيات في النظام المصرفي يبلغ نحو 2.5 تريليون دولار، مقارنة بأكثر من 3 تريليونات دولار حاليا.

ويشير هذا إلى أن نهاية فترة التشديد الكمي لا تزال بعيدة، خاصة عند الأخذ في الاعتبار مرافق السيولة الأخرى التابعة لبنك الاحتياطي الفيدرالي. ولكن هناك العديد من التعقيدات: هل تستطيع البنوك المركزية خفض أسعار الفائدة من ناحية في حين تنفذ التشديد الكمي من ناحية أخرى؟ وبالنسبة للبنك المركزي الأوروبي، فإن فترة التشديد الكمي معقدة بسبب الحاجة إلى الدفاع عن عائدات السندات السيادية "الهامشية"، مما يمنعها من التوسع بشكل كبير عن تلك الخاصة بديون أخرى في منطقة اليورو.

ونظراً لاحتفاظها بكمية غير متناسبة من هذه السندات، فإن مبيعات حيازات السندات يمكن أن تضع ضغوطاً عليها.

ومع ذلك، يتعين على البنوك المركزية أن تتراجع، وأن تهدف إلى خفض حيازاتها إلى مستويات أكثر ملاءمة على المدى الطويل. لن تكون هذه عملية سهلة – وسوف يحتاج النظام الغذائي إلى المعايرة، بما يتناسب مع مخاطر السياسة النقدية والمالية. ولكن ربما تؤدي صعوبة تفريغ الأصول إلى تحفيز إعادة التفكير في مدى سخاء البنوك المركزية في شرائها في المستقبل.

https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2023/11/16/%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9%D8%9F

8 - بعد معركة الغاز المسال الأميركي.. خبير أوابك: 4 دول عربية مصدر موثوق للإمدادات

دينا قدري، 12–11–2023

إحدى ناقلات الغاز المسال – الصورة من منصة "إيجيبت أويل آند غاز"

دخلت معركة الغاز المسال الأميركي فصلًا جديدًا من المواجهة بين شركات النفط الكبرى وشركة فنتشر غلوبال للغاز المسال (Venture Global LNG)، في ظل استمرار الأخيرة بعدم الوفاء بالتزاماتها التعاقدية.

واتهمت شركات شل (Shell) وبي بي (BP) وريبسول (Repsol) وإديسون(Edison) ، الشركة الأميركية بتحقيق مليارات الدولارات من بيع الغاز المسال في السوق الفورية، بدلًا من توريد الأحجام المتفق عليها من محطة كالكاسيو باس التي بدأت التصدير في مارس/آذار 2022.

إلّا إن فنتشر غلوبال أكدت –في وقت سابق– أن المحطة لا تعمل بكامل طاقتها، بسبب خلل في معدّات الكهرباء، مشددة على أن الشحنات حتى الآن تُعدّ "شحنات ما قبل التشغيل"، مع توقّع إطلاق العمليات التجارية في الربع الأول من عام 2024.

وهو ما دفع شركات النفط الكبرى إلى مطالبة فريق العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعني بأمن الطاقة، بالتدخل لإجبار فنتشر غلوبال على تسليم الشحنات المتعاقد عليها، أو دفع غرامات مالية، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

4دول عربية موثوقة

تعليقًا على هذا التصعيد الواضح لمعركة الغاز المسال الأميركي بين الشركات الأوروبية وفنتشر غلوبال، قال خبير الصناعات الغازية في منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول "أوابك"، المهندس وائل حامد عبدالمعطي، إن هناك 4 دول عربية يمكنها أن تحلّ أزمة الإمدادات في الأسواق العالمية.

وأكد عبدالمعطي أن "الموثوقية" هي أحد أهم المزايا التنافسية التي تتّسم بها الدول العربية المصدّرة للغاز أو الغاز المسال؛ ومنها الجزائر وسلطنة عمان وقطر والإمارات، بحسب ما جاء في تغريدات –اطّلعت عليها منصة الطاقة– بحسابه الرسمي في موقع "إكس" (تويتر سابقًا).

وقال خبير أوابك: "تلك الموثوقية بمثابة التزام يؤمّن احتياجات العملاء في أوروبا وآسيا بشكل آمن ومستدام وطويل الأجل بأسعار معقولة، ويجنّب المستهلكين تقلبات السوق.. الأمر الذي يضمن تحقيق أمن الطاقة لكلا الجانبين."

ويوضح الرسم البياني التالي –الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة– وجود الدول العربية الـ4 ضمن قائمة مصدّري الغاز المسال إلى أوروبا في عام 2022:

وأشار المهندس وائل حامد عبدالمعطي لرسالة شركة النفط البريطانية بي بي إلى فريق العمل العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لأمن الطاقة.

ووصف الخبير هذا التحرك بأنه أول تصعيد يخرج للعلن بين "بي بي" وشركة فنتشر غلوبال الأميركية، بسبب عدم التزام الأخيرة بالإيفاء بتعاقداتها بتوريد شحنات الغاز المسال الأميركي لـ بي بي من محطة كالكاسيو باس على أساس العقود طويلة الأجل الموقّعة بين الجانبين.

وجاء في رسالة بي بي: "إن فشلت الولايات المتحدة في تنفيذ وعدها أن تصبح موردًا موثوقًا بأسعار معقولة للغاز الطبيعي المسال إلى المشترين الأوروبيين، فحينئذ ستعاني الدول الأوروبية، والصناعات، وفي النهاية المستهلكون النهائيون، من استمرار التداعيات السلبية من قيود الإمدادات وعدم استقرار الأسعار."

معركة الغاز المسال الأميركي

اتهمت شركات النفط الكبرى شركة فنتشر غلوبال بـ"سوء السلوك" بسبب احتجاز شحنات الغاز المسال المتفق عليها بموجب عقود توريد طويلة الأجل، وبيعها في السوق الفورية، بحسب ما جاء في مراسلات اطّلعت عليها منصة الطاقة، نقلًا عن صحيفة" فايننشال تايمز.(Financial Times) "

وقالت شركة شل، إن الإجراء "الانتهازي" الذي اتخذته فنتشر غلوبال أضعف قدرتها على تلبية احتياجات إمدادات الطاقة التي تشتد الحاجة إليها في أوروبا، مع تمكينها من جني مكاسب غير متوقعة بقيمة 18 مليار دولار بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الغاز بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

كما كتبت نائبة الرئيس التنفيذي للتجارة والشحن في شركة النفط البريطانية بي بي، كارول هاول: "لقد أدى سلوك فنتشر غلوبال إلى زعزعة الثقة بمصداقية مورّدي الغاز المسال الأميركي في وقت حرج."

وطالبت شركة إديسون الإيطالية فريق العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لأمن الطاقة بـ"استعمال كل صلاحياته" لإجبار شركة فنتشر غلوبال على توريد الشحنات، متهمة الشركة بـ"التربح" على حساب العملاء الأوروبيين.

وردّت شركة فنتشر غلوبال -في بيان حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه-، أن طلب التدخل في إدارة الاتفاقيات الثنائية الملزمة والسرّية بين الكيانات التجارية "أمر مشين"، مشددة على احترام التزاماتها التعاقدية تجاه عملائها على المدى الطويل بما يتوافق تمامًا مع عقودها طويلة الأجل.

رقم قياسي لصادرات الغاز المسال الأميركي

في سياقٍ متصل، زاد منتجو الغاز المسال الأميركي صادراتهم في أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 7.92 مليون طن متري، وهو ثاني أعلى مستوى شهري على الإطلاق، وفقًا لبيانات مجموعة بورصة لندن للأوراق المالية.(LSEG)

وكانت الصادرات قريبة من الرقم القياسي البالغ 8.01 مليون طن متري في أبريل/نيسان 2023، وارتفعت من 7.12 مليون طن متري في سبتمبر/أيلول 2023، عندما أدت صيانة المحطات إلى خفض الإنتاج.

وظلت أوروبا المشتري الرئيس للغاز المسال الأميركي، إذ ارتفعت 8 نقاط مئوية إلى 60% من إجمالي صادرات الغاز المسال الأميركي الشهر الماضي، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة، نقلًا عن وكالة رويترز.

وشكّل العملاء في آسيا 20% من الصادرات الأميركية، مقارنةً بـ30% في الشهر السابق، واستحوذت أميركا اللاتينية على 5% من الشحنات، مقارنةً بـ8% في سبتمبر/أيلول.

وكانت الولايات المتحدة أكبر مصدّر للغاز المسال في العالم في النصف الأول من عام 2023، وفقًا لوكالة معلومات الطاقة، متقدمة على قطر وأستراليا.

وتستورد أوروبا المزيد من الغاز الأميركي، بعد أن قطعت روسيا إمدادات خطوط الأنابيب، وتوقفت الدول عن استقبال صادرات موسكو بسبب غزوها أوكرانيا.

https://attaqa.net/2023/11/12/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A3/#google_vignette

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبدالله الكفري
تقارير

ثانياً- أخبار الاقتصاد العربي:

9 - صفر دولار.. المعركة الأخيرة للبنك المركزي مع تجار العملة

الأحد 12/نوفمبر/2023 - 03:01 ص

الدولار

في الأيام الأخيرة البنك المركزي بيخوض واحدة من أهم المعارك مع تجار العملة والمضاربين في السوق السودا... وبيحاول بكل الطرق يوقف نزيف الدولار ويحافظ على الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية وكمان يزود الاحتياطي ده تحسبا لأى خفض محتمل في قيمة الجنيه.. وزي ما احنا عارفين فيه لعبة قط وفار بين المركزي ومافيا الدولار والحرب مع تجار العملة مستمرة من فترة وكل شوية جولاتها بتمتد شوية ينجح المركزي في توجيه ضربات مميتة ويختفى التجار وشوية تنشط مافيا العملات وتخلى سعر الدولار يوصل لأسعار قياسية.. فيا ترى ايه بالظبط اللى بيحصل في الكواليس؟ وايه الخطوات اللى خدها المركزي في معركته الأخيرة مع تجار العملة؟ وهل ممكن يتم القضاء على السوق السودا للدولار بشكل نهائي؟

البنك المركزي مؤخرا بينفذ خطة محكمة تقدر تقول عليها "خطة صفر دولار" بهدف السيطرة على السوق السودا للدولار ووقف نزيف العملة الأمريكية في الوقت اللى بتعاني فيه مصر من نقص حاد في الدولار من مارس 2022 ولحد دلوقتي.

وفى سبيل تنفيذ الخطة دي تبنى البنك المركزي العديد من الإجراءات من بداية 2023 لمنع خروج الدولار من خزائنه والحفاظ عل احتياطي العملة الصعبة اللى بيتم استخدامه بشكل أساسي ورئيسي لسداد التزامات مصر

الخارجية اللى زادت إلى حوالى 164 مليار دولار بنهاية يونيو اللى فات مقابل حوالى 155 مليار دولار من سنة تقريبا.. يعنى تقريبا فيه حوالى 10 مليار دولار زيادة في احتياجات مصر الدولارية في ظروف صعبة بيمر بيها لاعالم كله وارتفاع ملحوظ في أسعار السلع الأساسية وعلى راسها طبعا المواد البترولية والحبوب . وزي ما احنا عارفين بسبب نقص الدولار عادت من جديد ظاهرة السوق الموازية بعد ما كانت اختفت بشكل كامل بعد التعويم الكبير في نوفمبر 2016 واتسع الفارق حاليا بين السعر الرسمي للدولار وسعر السوق الموازية بحوالي 30 % وده فارق كبير جدا وصعب بين السوق السودا وسعر الدولار في البنوك وشركات الصرافة المعتمدة .

ومن أول الإجراءات اللى عملها البنك الركزي لوقف نزيف الدولار كان قراره الأول بفرض عمولة تدبير نسبتها 10% من قيمة المبلغ المسحوب أو اللي يتم إنفاقها عن طريق الشراء من خارج مصر بالعملة الصعبة وده قلل كتير من الضغط على الدولار وأدى الى تراجع كبير في عمليات نزيف العملة الأمريكية على شراء سلع من خارج مصر .

واستمر البنك المركزي في تخفيض سقف السحب الشهري واليومي لأصحاب بطاقات الخصم المباشر خارج مصر ليصل في بعض البنوك إلى بضع مئات الدولارات شهريا وده كان اجراء مهم خصوصا بعد ما اكتشف المركزي التلاعب في عمليات السحب عن طريق البطاقات وإساءة استخدامها من بعض العملاء لسحب أكبر مبالغ من الدولار

ومن القرارات المهمة واللى كان ليها تاثير كبير في وقف نزيف السيولة الدولارية وقف بيع الدولار الأمريكي أو أي عملة أجنبية للعملاء اللى بيمتلكوا حسابات دولارية وفي مايو اللى فات قرر المركزي كمان إيقاف الشراء في

الخارج للبطاقات مسبقة الدفع المرتبطة بمحافظ إلكترونية زي تيلدا وكليفر وفاجأ البنك المركزي الجميع من فترة بإصدار تعليمات للبنوك العاملة في البلاد بإيقاف العمل ببطاقات الخصم في الخارج المرتبطة بحسابات بالجنيه المصري.. وكان الهدف من القرار خنق السوق السودا ووقف السحب من السيولة الدولارية وتوفيرها لشراء السلع الأساسية ومن ضمن الحاجات اللى عملها البنك المركزي بالتعاون مع الحكومة ووزارة المالية بعض المبادرات المهمة زي مبادرة السماح للمصريين في الخارج باستيراد سيارة أو أكتر بدون جمارك او رسوم مقابل وديعة دولارية تتحط في حساب خاص بوزارة المالية يتم استردادها بعد 5 سنين بسعر صرف الدولار الرسمي في البنوك وقتها وكمان مبادرة تسوية الموقف التجنيدي للمصريين في الخارج مقابل دفع مبلغ بالدولار .. وكل دي أفكار لزيادة الحصيلة الدولارية بعيدا عن المصادر التقليدية للدولار واللى هي السياحة والصادرات وتحويلات المصريين في الخارج وكمان قناة السويس. https://www.banker.news/59418

10 - قطر تضخ أموال جديدة في مصر.. اتفاقية لتبادل العملات المحلية مع الهند.. وتوجيه هام من وزارة الاسكان

الثلاثاء 14/نوفمبر/2023 - 06:50 م

الدولار

متابعي في كل مكان اهلا وسهلا بحضراتكم ونشرة اخبارية جديدة هنتابع فيها اخر التطورات في القطاع الاقتصادي وكل ما هو جديد في عالم الأسواق اليوم الثلاثاء 14-11-2023.

مصر وقطر يوقعان عددا من الاتفاقيات التجارية

محمد سمير وزير التجارة والصناعة، جلسة مباحثات ثنائية مع محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني وزير التجارة والصناعة القطري، بحث خلاله سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وفرص التعاون التجاري والاستثماري المشترك.

جاء ذلك على هامش فعاليات المنتدى الاقتصادي الاستثماري المصري القطرى، اليوم.

وفي ختام المنتدى، شهد الوزيران توقيع عدد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم بين الشركات المصرية ونظيراتها القطرية في مجالات العقارات، والصناعات الغذائية، والسيارات.

بحث تسوية المدفوعات بين مصر والهند باستخدام العملات المحلية

عقد محمد معيط وزير المالية، لقاءً ثنائيًا مع سفير الهند بالقاهرة أجيت جوبتيه، في إطار حرص البلدين على تعزيز التعاون الثنائي بمختلف المجالات التنموية، في إطار تعزيز تعاون دول «الجنوب العالمي» في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الناتجة عن الحرب بأوروبا وما تبعها من ارتفاع في أسعار الغذاء والوقود وتكاليف التمويل وفقا لبيان وزارة المالية اليوم.

بحث الجانبان، سبل تشجيع استخدام العملات الوطنية لتسوية المدفوعات بين البلدين، وتعزيز استفادة الشركات الهندية من الحوافز والمزايا التي تتيحها مصر للقطاع الخاص لتوسيع مشاركته في النشاط الاقتصادي من خلال «وثيقة سياسة ملكية الدولة» وبرنامج «الطروحات الحكومية»، وتبسيط

الإجراءات عبر «الرخصة الذهبية» التى تمنح المشروع موافقة واحدة لإقامته وتشغيله وإدارته.

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، حرص مصر على تنويع مصادر التمويل والدخول إلى أسواق مالية جديدة، من خلال أدوات مبتكرة ومتنوعة وأكثر استدامة، لافتا إلى مناقشة بحث إمكانية التوجه إلى أسواق المال الهندية بعدما نجحنا في إصدار سندات «باندا» مستدامة بسوق المال الصينية، بقيمة ٣,٥ مليار يوان، وسندات «ساموراى» بقيمة ٧٥ مليار ين ياباني.

توجيه مهم من وزير الإسكان بشأن إدارة منظومة المياه وتحصيل فواتير الاستهلاك

عقد الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، اجتماعا بمقر جهاز مدينة العاشر من رمضان، لمتابعة وضع منظومة مياه الشرب بالمدينة، وذلك بحضور الدكتور سيد إسماعيل، نائب وزير الإسكان للبنية الأساسية، والمهندس أحمد عبدالقادر، رئيس الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحى، والمهندس أشرف فتحى، مساعد نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، والمهندس علاء منيع، رئيس جهاز المدينة.

ووجه الوزير، بالمتابعة الدورية لأداء الشركات القائمة على تشغيل وإدارة منظومة مياه الشرب بالمدينة، ووضع قواعد وضوابط صارمة لإدارة المنظومة بأعلى كفاءة، وكذا مراجعة أعداد العمالة بالمحطات والروافع ومختلف مكونات المنظومة، وإعادة توزيع العمالة طبقاً للاحتياجات الفعلية بالمدن الجديدة.

سوديك توقع عقد تسهيل ائتماني مع البنك التجاري الدولي بقيمة 1.2 مليار جنيه

قالت شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار سوديك، إنها وقعت عقد تسهيل ائتماني دوار مع البنك التجاري الدولي بقيمة 1.2 مليار جنيه.

وحسب إفصاح سوديك للبورصة المصرية اليوم، فإن مدة التسهيل الائتماني تصل إلى سبع سنوات مدعومة بمستحقات تمثل أقساطًا مستقبلية للوحدات التي تم تسليمها في مشروعاتها المختلفة.

وأضافت أن التسهيل الائتماني يتيح المزيد من المرونة لصالحها لتسييل جزء من محفظة أوراق القبض المتنامية لديها من أجل تمويل العمليات التشغيلية الجارية لمختلف مشروعاتها.

وذكرت في بيانها، الإعلان عن هذا التسهل الائتماني الجديد يأتي تماشيًا مع أهداف سوديك التي تسعى لزيادة رافعتها المالية بحرص وعناية لتعزيز عوائدها المالية، وتأكيدًا على الأداء المالي القوى التي تتمتع به، وتدفقاتها النقدية الكبيرة، وقوة موقف السيولة بميزانيتها، موضحة أن رصيد إجمالي ديون الشركة وصل إلى 3.34 مليار جنيه بنهاية سبتمبر 2023.

https://www.banker.news/59635

11 - مستثمرون يسحبون مبالغ قياسية من السعودية

رويترز، 12نوفمبر 2023

لقطة من مدينة الرياض

سحب مستثمرون أجانب مبلغا قياسيا من صناديق الأسهم الأميركية التي تتّبع السعودية في أكتوبر، في ظل تسبب أسوأ أعمال عنف يشهدها الشرق الأوسط منذ عقود، في اهتزاز الوضع الداعم للأعمال التجارية في المنطقة.

وأظهرت بيانات (إل.إس.إي.جي) أن صندوق (آي شير إم.إس.سي.آي) السعودية شهد خروج تدفقات نقدية صافية قياسية في أكتوبر تجاوزت 200 مليون دولار، وهو ما يعادل نسبة 20 بالمئة مما كان عليه في بداية الشهر.

وعانت صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة المنكشفة على الأسهم في قطر والإمارات وإسرائيل من نزوح التدفقات في ظل قلق المستثمرين من عدم الاستقرار، كما تراجعت التدفقات هذا الشهر.

وقال توربيورن سولفيت المحلل الرئيسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى شركة فيريسك مابلكروفت "هروب رؤوس الأموال يمكن أن يكون عشوائيا تماما."

وأضاف "ليس من الضروري أن يكون مبنيا بنسبة 100 بالمئة على الأسس المتعلقة بكل دولة. ومن الواضح حاليا أن هناك تصورا بأن المخاطر تتزايد في جميع أنحاء المنطقة. ونرى تأثيرا سلبيا نتيجة لذلك."

وخسر صندوق (آي شير إم.إس.سي.آي) قطر تدفقات قدرها 7.7 مليون دولار في أكتوبر، في حين بلغت خسائر صندوق (آي شير إم.إس.سي.آي) الإمارات 2.75 مليون دولار.

وشهدت صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة التي تتّبع إسرائيل مثل (آي شير إم.إس.سي.آي) إسرائيل و(أرك إزرائيل إنوفيتيف تكنولوجي(و(بلو ستار إزرائيل تكنولوجي) تدفقات صافية إلى الخارج تتراوح بين 2.5 و9.3 مليون دولار منذ هجوم حركة المقاومة الفلسطينية الإسلامية (حماس) في السابع من أكتوبر.

وتجاوزت التدفقات النازحة من صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة التي تتّبع دول الخليج تلك التي خرجت من معظم الأسواق الناشئة في الفترة

ذاتها، في حين أن نسبة التدفقات النازحة من إسرائيل أعلى من المتوسط أيضا.

وهذه هي المرة الثانية التي تواجه فيها الأسواق الإسرائيلية اضطرابات هذا العام بعد التداعيات الناجمة في وقت سابق عن الإصلاحات القضائية التي قدمتها الحكومة وأدت إلى زيادة الضغوط على الأسوق.

وقالت ناتاليا جوروشينا، كبيرة الاقتصاديين المعنيين بالأسواق الناشئة لدى شركة فان إيك إن الاضطرابات الأخيرة أدت إلى تفاقم نزوح التدفقات.

وأضافت "مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر – إسرائيل كوجهة للاستثمار التكنولوجي – تلقت ضربة أخرى وكبيرة... بنظرة تحليلية لبنية الاقتصاد، كون إسرائيل مكانا آمنا وجذابا لهذا النوع من التدفقات، فهو أحد الأسباب التي دفعت (وكالات التصنيف) إلى التفكير في خفض التصنيف من قبل."

وأشارت إلى أن هذه المخاوف "لن تتحسن في أي وقت قريب."

ومع ذلك، فإن صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة التي تتّبع المنطقة نهضت غالبا من عثرتها بعد الخسائر التي تكبدتها بعد تنفيذ حماس هجومها على إسرائيل مباشرة.

مرونة.. ولكن

ويشير هروب الأموال النقدية من صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة إلى اهتزاز ثقة المستثمرين في الأسواق التي كانت تتسم بالمرونة بصورة مدهشة، بحسب ما أوردت رويترز.

وعوضت إسرائيل خسائر الشيقل وانتعشت سنداتها. ولم تتعرض السندات في معظم دول الخليج لتأثير يذكر على الإطلاق بسبب الصراع.

وقال سيرجي ديرغاتشيف، وهو مدير محفظة لدى يونيون للاستثمار، إن الاضطرابات لم تبطئ الإصدارات الجديدة في منطقة الخليج، مشيرا إلى صكوك أصدرها صندوق الاستثمارات العامة السعودي.

وأضاف "من المثير للاهتمام ملاحظة عدم رؤية أي خوف كبير من مخاطر العدوى"، مع الإشارة إلى عدم رصد مبيعات لديون الشركات في إسرائيل منذ بداية الحرب.

ويقول المستثمرون إن جميع الاقتصادات الرئيسية في المنطقة تقريبا قوية بما يكفي لتحمل بعض الاضطرابات. وتمتلك إسرائيل احتياطيات تبلغ قرابة 200 مليار دولار، في حين يدعم ارتفاع أسعار النفط والغاز دول الخليج.

لكن هروب أموال المستثمرين في الأسهم يسلط الضوء على المخاطر التي لا تزال شديدة على هذه الاقتصادات وجهودها الرامية إلى التنويع حال انزلاق المنطقة إلى صراع مرة أخرى.

وقال سولفيت من مابلكروفت إن استمرار الحرب يقوض جهود السعودية للحد من اعتمادها على النفط، بينما أشار ديرغاتشيف ومستثمرون آخرون إلى أن طول أمد الصراع – ومدى الضرر الذي ألحقه بالشركات والاستثمارات الإسرائيلية – قد يلحق المزيد من الضرر باقتصادها.

وتابع ديرغاتشيف قائلا "بالنسبة لإسرائيل السؤال الكبير هو ماذا سيحدث بعد ذلك؟ هذا ليس في الحسبان حقا."

https://www.alhurra.com/business/2023/11/12/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B3%D8%AD%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%BA-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

12 - الاقتصادات العربية اليوم ليست في أفضل أحوالها

انجح تجارب الدمج بين الشعوب والدول هي التي تقوم بالاستناد إلى عوامل اقتصادية بحتة ترعى مصالح الأمم بالمنفعة.... ففي تجربة إمبراطور الصين لي شومينج نقرأ انه كان أول من وحد الأمة الصينية بطريقة سهلة وبسيطة ومباشرة وهي توحيد العملة. استطاع بذلك إيجاد عامل مشترك يحس ويتفاعل معه كل مواطن وكل مسؤول ويدرك قيمته بدون مقدمات ونظريات، وكانت النتيجة ازدهاراً وتطوراً ووحدة حقيقية لا تزال تجني ثمارها الصين إلى اليوم.

الاقتصادات العربية اليوم ليست في أفضل أحوالها وتمر بمنحنى خطير. والحكومات تشارك في مسؤولية ما حصل من تدهور، فالاقتصاد ليس مسؤولية الاقتصاديين وحدهم، وإنما هو مسؤولية مجتمع تقوده حكومة، ترسم أو لا ترسم الاتجاهات لطريق المستقبل، تضع أو لا تضع الخطط وتؤثر بالتالي في مسار الاقتصاد كله.

الوضع الاقتصادي بصورة عامة مضطرب، فنحن نواجه اليوم اقتصاد الفرص الضائعة. لم نتمكن حيث أتينا بالفرصة من تحويل الثروة النفطية إلى بنيان اقتصادي متطور بقدر لائق، ولم تتحول فيه الثروة البشرية إلى إضافة حقيقة كبرى في زمن أصبح فيه البشر وليس المال هو أساس التنمية، بل إن المال المتاح قد نزح منه الكثير للخارج وهو ما يقدر بتسعمائة مليار دولار.

والاقتصاد العربي غير موحد وغير مترابط، فهو مفتت ومشتت بين اقتصادات قطرية.

اقتصادنا العربي اليوم هو الأقل إنتاجا. فمحصلته ضئيلة جداً بالمقارنة مع الولايات المتحدة أو حتى الدوا الناشئة، التي لها ذات العدد من السكان. والاقتصاد العربي يترنح بشكل واضح ولا يبدو انه مستقر. فلقد كانت نسبة النمو منخفضة، ثم تحسنت قليلاً، وهذه علامات واضحة لاقتصاد غير مستقر والسبب الرئيسي في ذلك هو أسعار النفط، فحينما يحدث تطور ايجابي

للاقتصاد، فانه لا يعني بالضرورة انتاجية أكثر وأفضل، لكنه قد يعني ارتفاع اسعار النفط عالمياً.

والوطن العربي جزء كبير منه يعتبر هبة النفط. والنفط يقع تحت رحمة أسواق الدول الصناعية، فبدلاً من أن يكون وسيلة تدعم الاستقلال السياسي والاقتصادي، بات وسيلة اندماج وتبعية في سوق عالمية لا ترحم، وبات بالتالي عائده محدود ومتذبذب بين أموال تستردها دول معينة لتعطينا الغذاء والكساء وبعض أدوات التنمية، وأموال تستردها دول أخرى أيضاً ثمناً لأكبر استهلاك سلاح في العالم، وبقية ما نأخذه يعود لذات الدول للاستعمال في أسواقهم ومصارفهم وسنداتهم الحكومية.

هذه هي الصورة الخارجية للنفط، أما الصورة الداخلية فان دولاً كثيرة أصبحت تعاني عجزاً في موازناتها في التسعينات بسبب انخفاض أسعار النفط. أما أداة التقدم الحقيقية، وهي الصناعة التحويلية، فان نصيبها من الناتج المحلي لم يزد على 11.4%. وهكذا بعد 27 عاما من الطفرة النفطية، لا زال الاقتصاد العربي يعتمد على المواد الخام بشكل أساسي، ويعجز عن بناء هياكل اقتصادية متطورة قادرة على تشغيل اليد العاملة حتى أصبحت البطالة كابوساً يرعب كل الدول العربية.

بهذه الصورة القاتمة نواجه العولمة ومتغيرات العصر، فأين موقع الحكومات التي ينبغي أن تخطط وتضع السياسات والبرامج؟ وهل هي حكومات ناجحة أم فاشلة؟ هل تحصل على (الايزو) وشهادات التفوق القياسية بلغة أهل الصناعة والإدارة؟ أم أن نظم الجودة تطردها من نعيمها؟ ومؤشرات الجودة للحكومات لم تعد خافية، فالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة معروف ويتحدث عن حكومة قادرة على توفير التنمية البشرية من مأكل ومشرب ومسكن وصحة وتعليم، ومفوضية حقوق الإنسان تتحدث عن توافر هذه الحقوق كشرط لمصداقية الحكومة، والبنك الدولي وقبله صندوق النقد يتحدثان عن (جودة وأهلية الحكم) عبر تعبير حديث انتشر أخيراً وهو الحوكمة (governance) وهو مصطلح قدم وصفة نموذجية للحكومة

الجيدة فهي حكومة: فيها مشاركة شعبية في صنع القرار، وتؤمن بالشفافية وتمارسها، وتخضع للمحاسبة وتطبقها.

والوصفة هنا تأتي من منبع اقتصادي، فاتخاذ القرارات في المجتمع وهي نهاية رحلة الديمقراطية تُعنى باختيار نوعية الحياة ونوعية الحقوق والواجبات. إن ميزانية الدولة تحدد: (من يأخذ).. ونظام الجباية يحدد: (من يدفع).. والقوانين والأنظمة التي تستصدرها الحكومة ويراقب القضاء تنفيذها توزع العدل أو الظلم بين الشعوب في المجتمعات ولكل ذلك انعكاسه على الاداء الاقتصادي وعلى حياة الناس وهو هدف اي نظام، المشاركة والشورى اذن اساس الحكم الجيد، والشفافية أداة المعرفة لمن سيشاركون والمحاسبة طريقة لمقاومة الفساد الذي بات أحد سمات العصر، والفساد من وجهة نظر صندوق النقد والبنك الدوليين معوق للاستثمار لأنه يعطي الفرصة لمن يدفع أكثر، ومن ثم فهو يضرب فرصة المنافسة المتكافئة.

هكذا تختلط السياسة بالاقتصاد ويصبح الاداء السياسي الجيد هو الطريق لاقتصاد جيد اين تقف البلاد العربية من كل ذلك؟ سؤال صعب وإجابته أصعب.

الأخطر هو غياب الاستراتيجية فنحن لا نعرف ماذا يريد العرب اليوم، أو حتى عام (2030) على سبيل المثال، بل إننا لا نعرف ماذا يريدون الآن من العولمة أو في مسألة الصراع مع إسرائيل أو في حرب التكنولوجيا أو في الانفتاح على العالم. لقد ولى زمن الخطط الخمسية أو السبعية والتي كانت تعتمد على سياسات قصيرة الأجل محدودة الرؤية. الآن والأمثلة نصب أعيننا لنماذج تضع خططاً طويلة الأجل بدراسة متأنية تشمل كافة جوانب الحياة والاقتصاد. فماليزيا التي وضعت خطة طويلة الأجل أصبحت في مصاف الدول الصناعية الأولى وتمكنت من المضي قدماً وبخطوات كبرى نحو هذا الهدف الكبير.

يتوجب على الحكومات العربية إدراك أن أدوات تقييم أدائها موجودة، وهي بقبول الناس العام، وتطور معيشتهم وبقاء أموالهم، وعكس ذلك هو

تصويت بعدم الرضى. لقد آن للعالم العربي أن يرضى عن حكوماته وهذا لن يأتي إلا بسياسات حكومية جادة تأخذ مصالح شعوبها بعين النظر بصدق وأمانة لا بشعارات واهية.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

13 - وزير الاقتصاد الليبي لـ "المجلة": الاستثمار آمن... ومن يأتي أولا يربح أولا

صندوق النقد الدولي يحذر ليبيا من الاعتماد الكامل على النفط رغم زيادة الإنتاج

Eduardo Ramon

أحمد ماهر، آخر تحديث 09نوفمبر 2023

طرابلس :لا تزال ليبيا في مأزق سياسي مع وجود مراكز قوى متنافسة تدعي الشرعية للسيطرة على البلاد. ولم تتوصل المفاوضات حتى الآن إلى اتفاق بشأن إطار دستوري يمكن أن يمهد الطريق لإجراء انتخابات تسمح باستعادة حكومة موحدة.

وقد تضرر الاقتصاد الليبي بالفعل من الصراع في ليبيا، ومن وباء "كوفيد19-"، وتأثير الغزو الروسي لأوكرانيا، فضلا عن تحديات مستقبلية تتعلق بإعادة إعمار مدينة درنة شرقي البلاد، بعد فيضانات كارثية في سبتمبر/أيلول، أدّت إلى مقتل أكثر من خمسة آلاف شخص على الأقل، وفقدان آلاف آخرين، في حين أن ربع أحيائها مُسح من الخريطة.

إن هشاشة البلاد بسبب الانقسام السياسي المستمر، لها آثار اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى؛ فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 50 في المئة بين عامي 2011 و2020، في حين كان من الممكن أن يرتفع بنسبة 68 في المئة لو أن الاقتصاد واصل مساره قبل الصراع، وفقا لآخر إحصاءات البنك الدولي، في تقرير حديث بعد كارثة درنة.

وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجه البلاد، يمكن للاقتصاد الليبي أن يتعافى بالاستفادة من الموارد المالية الكبيرة لليبيا، كما أوضح وزير الاقتصاد في حكومة الوحدة الوطنية، المعترف بها دوليا، محمد علي الحويج في مقابلة خاصة مع "المجلة" في طرابلس، وكان هذا نص الحوار:

هل كشفت كارثة درنة عن عمق الأزمة السياسية في ليبيا؟

الكوارث تحدث في كل الدول خصوصا بسبب السيول، لكن في ليبيا نعاني من خلل بسبب انقسام مؤسسات الدولة، وعدم الاستقرار السياسي، وتوقف المشروعات منذ عام 2010، وتوقف برامج الصيانة للسدود، وغيرها، وأيضا لعدم وجود موازنات تشريعية معتمدة، أدى ذلك ربما إلى ظهور الفساد، والفساد لا يعني الفساد المالي فحسب، بل يعني جرعات فساد كبيرة، وهذا مؤشر واضح على انقسام المؤسسات الليبية، وربما يؤدي هذا إلى بعض الأضرار مثل عدم صيانة السدود على سبيل المثال وتوقف المشروعات التنموية.

بدأنا رؤية جديدة، وهي تنويع اقتصادي وطني لا يعتمد على النفط، حيث نحاول تطوير الأنشطة الزراعية، وذلك يتركز في الأمن الغذائي، مثل إنتاج القمح، وإنتاج زيت الزيتون وإنتاج الحبوب، أو أنشطة صناعية

بدأنا في رؤية جديدة، وهي تنويع اقتصاد وطني لا يعتمد على النفط، حيث نحاول أن نرى الأنشطة الزراعية، وذلك يتركز في الأمن الغذائي، مثل إنتاج القمح، وإنتاج زيت الزيتون وإنتاج الحبوب. أو أنشطة صناعية، وهي التي تعتمد على المواد الخام الوطنية. ونحن نعرف أن موقع ليبيا الاستراتيجي يساعد في هذا الاتجاه، إضافة إلى أن ليبيا مواردها كثيرة وفي الرؤية الجديدة إن شاء الله، بعد سبع سنوات، أعتقد أن الاقتصاد الليبي سيكون من أفضل الاقتصاديات.

هل ما زلتم تواجهون بيئة استثمارية صعبة بسبب الانقسام السياسي، رغم تعامل دول عدة وكبيرة مع حكومة الوحدة الوطنية؟

حاليا كل المجالات مفتوحة للشركات الأجنبية، سواء كانت أوروبية أو أميركية أو عربية. الآن نقدم لهم كل التسهيلات، سواء كانت أجنبية 100 في المئة، أو بالشراكة مع ليبيين، وخصوصا في التكنولوجيا. موقع ليبيا الجغرافي يعتبر ثروة في تجارة العبور، وفي الطاقة الشمسية، وفي قربها من أوروبا وقربها من أفريقيا. وضعية ليبيا كفرصة استثمارية نادرة في منطقة البحر المتوسط وحتى في العالم. والآن الفرصة متاحة لكل الدول، فليس عندنا تحفظ على أي دولة أو أي نشاط بما في ذلك النفط، فالآن النفط متاح أيضا لاستثمار الشركات الأجنبية في التنقيب وغيره. وجميع المجالات مفتوحة والقانون ضامن وهناك حوافز كبيرة، والقانون 2010/109 بمواده المحصنة معروف على مستوى القوانين الدولية. ليس هناك أولوية لأحد دون آخر، وتوجد ضوابط وشروط تضعها مؤسسة النفط.

تحاول ليبيا رفع معدلات إنتاجها النفطي والوصول إلى المستويات الطبيعية خلال الربع الأول من العام المقبل؟

ننتج الآن مليونا ومئتي ألف برميل يوميا، وكانت منظمة أوبك قد حددت لنا حصتنا، وهي مليون وأربعمئة ألف برميل. مؤسسة النفط كانت قد جعلت هدفها مليوني برميل على المدى القصير، فلا بد أن نطور الآن حقولنا بحيث نصل إلى مليوني برميل، والهدف الأساسي هو ثلاثة ملايين برميل، لكننا نتكلم عن الهدف لفترة قصيرة. وهذا البرنامج حقا كان مؤثرا في التطوير؛ لذلك يُرحب بأي شركة تدخل معنا في الاستكشاف أو الحفر من أي دولة. وارتفاع أسعار النفط له آثار إيجابية على أي اقتصاد يعتمد على النفط؛ فهو يزيد الاحتياطي المالي. كما يساعد في تغطية النفقات.

كما قلت لك النفط والغاز يمولان 98 في المئة، يعني الموازنة الليبية تمول حاليا من النفط والغاز، وكلما زاد سعر النفط يزيد الإيراد وأيضا تزيد الاحتياطات المالية، فهذه سلعة نبيعها، وإذا زادت الأسعار لن نعترض بالطبع، فليبيا تدخل إعادة بناء وإعمار في كل المجالات خصوصا إعمار درنة؛ إذن لا بد من تمويل، فمن أين يأتي التمويل؟ إما من الموارد المحلية من النفط والغاز، وإما من القطاع الخاص، وإما من الاستثمار الأجنبي، وهناك ثلاثة موارد أساسية من البنوك الدولية، كالبنك الإسلامي، والبنك الأفريقي، والبنك الأوروبي. وهذا اليوم أحد مصادر التمويل.

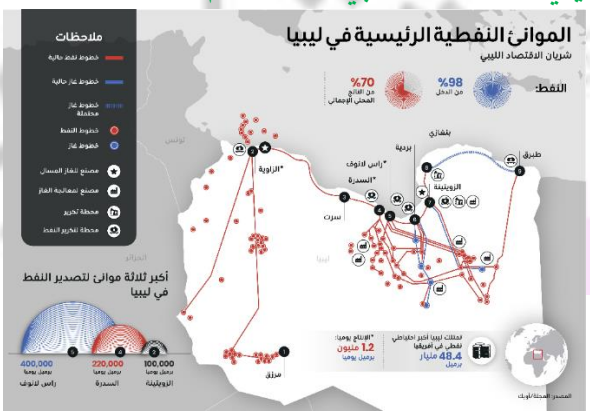

ما الأهداف الرئيسة التي تسعون لتحقيقها في السنوات الخمس المقبلة؟

عندنا ثلاثة أهداف:

أولا، الاستقرار السياسي، هذا رقم واحد، ودول العالم تساعدنا في الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى توحيد المؤسسات.

ثانيا، التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية تأتي بتنويع الاقتصاد؛ حتى لا نعتمد على النفط فقط.

إذن العالم الخارجي يعطيني الاستقرار، حتى أحقق التنمية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية يساهم فيها الاستثمار الأجنبي الذي نرحب به، والصناديق، والبنوك الدولية والعربية، كالبنك الإسلامي، والصندوق الكويتي، وغيرهما.

ثالثا، المجتمع الدولي يساعدنا بالمساهمة في الإدارة وتقديم رؤية... الرؤية المقدمة لمدة عشر سنوات لليبيا تعتمد على تنويع مصادر الاقتصاد، مثلما قلت، مثل الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمات والبتروكيماويات، وهكذا.

وبسبب الفترة التي حدث فيها عدم استقرار في ليبيا يمكن لصناديق إعمار دولية أن تساهم معنا، مثل صناديق دول الخليج بالدرجة الأولى وهي مرحب بمساهمتها إما في استثمارات، وإما في صناديق إعمار بتمويل مشروعات البنية الأساسية الرئيسة.

نحن جزء من هذا العالم لذلك نطلب من دول الجامعة العربية ودول الاتحاد الأوروبي وأميركا الشمالية ودول مثل الصين أن تساهم معنا في إعادة إعمار ليبيا في جميع المجالات.

ندخل مرحلة الاستثمار ونرحب بالجميع، من يأتي أولا يربح أولا، ونحن نوجه كلامنا لدول الخليج؛ فعندنا الموانئ مثلا، وهذا استثمار نرحب به، وعندنا بعض القطاعات الصناعية؛ فليبيا بوابة عبورالى أفريقيا وأوروبا وبها مجالات كثيرة

أعلن رئيس الحكومة الليبية عبدالحميد الدبيبة، منذ عامين، انطلاق مشروع "عودة الحياة"، لبرامج ومشروعات التنمية في ليبيا، ما مصيره؟

لم يكن هناك استقرار في المرحلة السابقة، لكن اليوم عندنا مشاريع سمتها حكومة الوحدة الوطنية "عودة الحياة" لجميع المشروعات، فقد كانت هناك عقود كبيرة في السابق توقفت 2010-2011؛ فتركيا مثلا لديها عقود كبيرة ستعود لها، وحكومة الوحدة الوطنية تسعى الآن لإحياء كل المشروعات القديمة مثل السكك الحديدية والطرق السريعة والمطارات والإسكان وتطوير المدن والجامعات. هذه كلها تهدف لإعادة الإعمار، خاصة في العقود القديمة التي توقفت مع كوريا وإيطاليا وتركيا؛ فنحن الآن كحكومة وحدة وطنية نعيد الحياة لهذه المشروعات ونطور مشروعات جديدة، ومن المهم مشاركة القطاع الخاص ورأسماله، فنحن الآن انتقلنا من الاعتماد على الدولة إلى الاعتماد على القطاع الخاص سواء كان قطاعا خاصا محليا أو قطاعا خاصا أجنبيا بحيث ننهض في وقت قصير لأننا نريد توفير الوقت.

ولقد بدأنا في الوزارات المختصة – وزارة الاقتصاد، وزارة التخطيط، وزارة المالية – وضع رؤية لتنويع الاقتصاد بهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، فعندنا هدف أن يشكل النفط 40 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بدلا من 70 في المئة، وحتى النفط بدلا من بيعه كمادة خام نحوله الى منتجات صناعية. فكما تعلم بدأت الطاقات البديلة تنافس

النفط، كالطاقة الخضراء، والطاقة الشمسية. وقد ركزنا على الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، وبناء نصف مليون وحدة سكنية، والمطارات، وتجارة العبور والطرق؛ حيث نفكر في طريق بين مصراته والنيجر، وطريق من بنغازي إلى بورسودان. بالإضافة إلى استكمال الجامعات، والملاعب الرياضية. وهذه هي البنية الأساسية. أما موضوع القمح في الجنوب فنشجع القطاع الخاص في جنوب ليبيا، لنكتفي ذاتيا من القمح.

قطاع النفط أيضا كان ميتا؛ والآن بدأت الحياة تعود إليه والخدمات النفطية بعمالة ليبية.

كارثة درنة

إذن يبدو أن من سيأتي أولا من المستثمرين إلى ليبيا اليومسيربح أولا؟

نعم الآن ندخل مرحلة الاستثمار ونرحب بالجميع، من يأتي أولا يربح أولا، ونحن نوجه كلامنا لدول الخليج؛ فعندنا الموانئ مثلا، وهذا استثمار يجب أن نرحب به، وعندنا بعض القطاعات الصناعية؛ فليبيا بوابة عبور لأفريقيا وبوابة عبور لأوروبا وبها مجالات كثيرة، ونحن ننتظر لأن الجانب الاستثماري ما زال ضعيفا لذلك نشجعه.

في السابق كان كله حكوميا، لكن الآن نشجع القطاع الخاص، ونشجع كل الدول التي تستثمر في ليبيا في جميع المجالات ولا يوجد تحفظ على أي قطاع.

ليبيا تتميز بالكثير من الثروات، ولكن ماذا عن الأمن في ظل انتشار الكتائب المسلحة الموالية لحكومتين في الشرق والغرب؟

حاليا نحن نستثمر في مناطق لديها ترتيبات، مثل المنطقة الحرة في مصراتة، والمنطقة الخاصة في بنغازي، وفي طبرق، كلها تعتبر آمنة ليس بها إشكال، حتى الجنوب آمن، نحن نعالج مشكلة رسخت في أذهانِ الكثيرين طوال السنوات الماضية. الآن بالعكس أي مكان مؤمن وبه من يؤمنه وكل التشكيلات المسلحة تؤمن هذه الأماكن خلاف السنوات الماضية، فالمستثمر مؤمن في أي مكان يختاره لمشروعه، كما أننا نؤمنه من الناحية القانونية.

في النهاية، أقول لك: من يأتي الآن سيربح الآن... ومن يريد أن يربح فليأت إلى ليبيا.

وكما ذكرت في البداية قطاع النفط أيضا كان ميتا؛ والآن بدأت الحياة تعود إليه والخدمات النفطية بعمالة ليبية؛ وقد وضعت مؤسسة النفط برنامجا واضحا وواعدا، كما أسلفت، تحت توجيهات رئيس الحكومة. وأيضا أحب أن أوكد مرة أخرى أن الاستثمار آمن، وكما ذكرت نحن نستثمر في مناطق وأيضا نشجع الاستثمار في مجالات أخرى، خاصة الزراعة.

https://www.majalla.com/node/303946/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%80-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A2%D9%85%D9%86-%D9%88%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%A3%D8%AA%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D8%AD-%D8%A3%D9%88%D9%84%D8%A7

ثالثاً – أخبار الاقتصاد السوري:

14 - أهل الاقتصاد يتناقشون حول الدور الأبوي للدولة ...

سليمان: تخلي الدولة عن دورها له آثار سلبية في المجتمع ... عربش: الفريق الذي أدار الاقتصاد الاشتراكي هو نفسه الذي يدير اقتصاد السوق الاجتماعي

إجلنار العلي، الثلاثاء, 21-11-2023

اعتبر الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور عدنان سليمان أن تخلي الحكومة السورية عن فلسفة الدعم الاجتماعي ولو بشكل انتقائي يعد أمراً مكلفاً إذا ما قورن بالنتائج الاجتماعية التي ستظهر لاحقاً، موضحاً بأن التجربة التاريخية أثبتت أن كلفة التنمية من خلال ضخ الاستثمارات في الاقتصاد والمجتمع تحقق منافع للدولة أكثر من كلفة محاربة الفقر، على اعتبار أن تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي سيترك المجتمع لاقتصاد السوق، وسوف يصبح أكثر فقراً وتحللاً وتملؤه الجريمة والبطالة، لذا ستكون كلفة محاربة هذه الظواهر المجتمعية أكبر من كلفة التنمية، مشيراً إلى أن القضايا الاجتماعية يجب ألا يكون فيها ربح أو خسارة لأن الدولة يجب أن تكون منحازة دائماً إلى الجانب الاجتماعي.

ولفت الدكتور سليمان خلال ورشة عمل أقيمت أمس في جامعة دمشق بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام ابراهيم وأمين فرع الجامعة للحزب الدكتور خالد الحلبوني ورئيس الجامعة الدكتور محمد أسامة

الجبان وأدارها عميد كلية الاقتصاد الدكتور حسين دحدوح بعنوان «الدور الأبوي للدولة» من خلال ورقة عمل تتضمن قراءة تحليلية عن التجربة السورية، إلى أن الدولة إذا تخلت عن دورها في الدعم وسمحت للقطاع الخاص بقيادة المجتمع فسوق تفقد القدرة على ضبط التوازن، مطالباً بإعادة النظر بكفاءة الدعم دون التخلي عنه، متمنياً ألا يعاد ما حدث في المرة الأخيرة حيث عالجت الحكومة الواقع وفق مبدأ الصدمة، مسوغة ذلك بأن الدعم سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، في الوقت الذي سيؤدي التخلي عنه إلى انكفاء دور الدولة في المجتمع.

العجز ليس ربحاً وخسارة

وتابع: «تاريخياً، لا يمكن النظر إلى العجز على أنه ربح أو خسارة، فقد تخسر الدول مالياً أو فنياً ولكن يمكنها التعايش مع ذلك من خلال النمو الاقتصادي، فمعظم دول العالم لديها عجز يتجاوز أحياناً الناتج المحلي الإجمالي، ولكن تخفيف العجز نتيجة رفع الدعم سيؤدي إلى خسارة قدرة الدولة على إدارة السياسات العامة والاقتصاد والمجتمع»، معتبراً أن الخدمات العامة هي مجموعة خاسرة في كل دول العالم ولكن الدولة لا تتخلى عنها لأن فيها قدرة على ضمان استقرارها وسيادتها وحفظ التوازن في المجتمع.

نموذج مشوه

وفي سياق متصل، أشار سليمان إلى أن النموذج التنموي الاقتصادي المعمول به «اقتصاد السوق الحر»، قائم منذ ثلاثين عاماً، وهو مشوه ولم ينضج ولم يستطع تصحيح الاختلالات وقد وصل إلى سقفه التاريخي، أي أنه استنفد فرصته في تحقيق اقتصاد أقوى وسياسات اجتماعية أقوى وفي إعطاء الدولة دوراً قيادياً أكثر في الاقتصاد والمجتمع، مبيناً أن عمر النموذج

الاقتصادي الذي يحتاج إلى تطوير أو تغيير هو 25 عاماً، لذا يجب إعادة النظر في تبني نموذج جديد ينسجم مع مرحلة ما بعد الحرب، مؤكداً أن الدولة المعاصرة هي الدولة القادرة على إدارة التناقض بين التيارات التي تعنى باقتصاد الطلب الذي يحفز نمو الإنفاق الاستثماري، وبين التيارات المعنية باقتصاد السوق التي تدير العرض وتحرر أسعار الخدمات ورأس المال، علماً أن الدولة قادرة على إدارة اقتصاد الطلب، ولكن مهمتها تحقيق التوازن بين الجهتين لتحقيق التكامل ومنع حدوث خلل وتشوه في آليات السوق والمجتمع، إضافة إلى أن مرحلة ما بعد الحرب تتطلب تدخلاً أكبر من الدولة.

ومن جهة أخرى، ذكر سليمان أن حجم الإنفاق الاستثماري كان يتراوح بين 40-45 بالمئة تاريخياً، ولكن هذه النسبة تراجعت خلال الحرب لتتراوح بين 12-17 بالمئة، لافتاً إلى أنه خلال إحدى الجلسات ضمن مجلس الشعب، تفاخر الوزراء أن الوزارات لم تنفق الـ17 بالمئة من الإنفاق الاستثماري، متسائلاً: «كيف لدولة أن تسيطر على أدوات التدخل في الأسواق وأن تحقق نمواً واستمراراً دون إنفاق استثماري؟»، مشيراً إلى أن دور الدولة في مرحلة ما بعد الحرب أن تعيد حجم الإنفاق إلى ما كان عليه سابقاً، وهذا ما يستلزم حضورها بشكل قوي.

الاقتصاديون مختلفون

من جانبه، قدم رئيس قسم الاقتصاد الدكتور عبد القادر عزوز ورقة عمل أخرى خلال الورشة، أكد فيها أن سورية تقف اليوم على أبواب مرحلة مهمة في إطار إعادة البناء والتنمية، لذا لا بد أن يأخذ هذا الأمر مجاله من الحوار والنقاش والبحث، لافتاً إلى أن الاقتصاديين لم يتفقوا حتى اليوم على دور السلطة في تنظيم الحياة الاقتصادية.

وفي سياق متصل، بيّن عزوز أن الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي تزايد لأسباب متعددة تتعلق بإخفاقات السوق وعدم التوازن والدعم الاجتماعي للشرائح الفقيرة، لافتاً إلى أن تجربة الخطة الخمسية العاشرة التي اعتمدتها هيئة التخطيط والتعاون الدولي القائمة على اقتصاد السوق الاجتماعي حسّنت مؤشرات النمو الاقتصادي، ولكنها أخفقت في تحسين المؤشرات الاجتماعية، فمثلاً تفاقمت البطالة وازداد التضخم لأسباب متعددة تتعلق بسعر الصرف وعدم وجود سياسة حمائية ذكية، وتوقيع اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف، إضافة إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

وأشار عزوز إلى اختلاط السياسات بالنسبة للقائمين على اقتصاد السوق الاجتماعي، فأصبح الاقتصاد السوري يحتوي على سياسات هجينة تتنوع ما بين توجهات تحمل طابعاً تخطيطاً مركزياً، وأخرى اتسمت بالليبرالية المتحفظة والمنفردة، مشيراً إلى أن الحرب التي تعرضت لها سورية لا شك كان لها تأثير كبير على تدمير البنى التحتية، وأدت إلى هروب رؤوس الأموال، وتراجع القطاع السياحي، وسرقة الموارد والثروات السورية، ما أدى إلى مزيد من عجز الموازنة، والدخول في مرحلة اقتصاد الحرب.

تحديد هوية الاقتصاد

وفي السياق، أكد عزوز أن دور الدولة في اعتماد نموذج اقتصادي جديد لمرحلة إعادة الإعمار يجب أن يرتكز على عدة أسس، أهمها تحديد هوية الاقتصاد السوري مع الإشارة إلى أن هذه المسألة كانت محل جدل، علماً أن الدستور السوري حسم هذه المسألة في العام 2012 عندما ورد في المادة 13 أن الاقتصاد السوري يعتمد على التخطيط للوصول إلى تنمية شاملة مستدامة عبر آلية تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مؤكداً وجود الكثير

ممن يطرحون خيارات لدور الدولة بالمرحلة الجديدة تتمثل في التدخل واقتصاد التشبيك الذكي ما بين القطاع العام والخاص والتشاركي والتعاوني، معتبراً أن تحديد توجهات الدولة وفلسفتها يعد جزءاً من النقاشات العامة التي تجري في اجتماعات اللجنة الدستورية وغير ذلك.

وتطرق الدكتور عزوز إلى ما يجري في آلية إصلاح سياسة الدعم، مشيراً إلى أن الرئيس بشار الأسد قال في كلمته التوجيهية في شهر آب من عام 2021 خلال اجتماع مع الحكومة: «إن دعم المواطن جزء من السياسة السورية، ولا نفكر ولن نفكر بتغييره على الإطلاق، وإنما نفكر بتنظيمه وتغيير الإستراتيجيات والآليات»، لافتاً إلى أن ذلك يعني أن دعم المواطن خط أحمر، ولكن لوحظ أنه في إصلاح سياسة الدعم كان هناك بعض التضاربات والتعارضات، فلا بد من مزيد من التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية.

ومن جهة أخرى، أكد عزوز أن ريادة القطاع العام يجب أن تكون ضمن أسس النموذج الاقتصادي الجديد، ولا بد من العمل على إصلاح القطاع العام الصناعي، والبحث في أسباب الخلل، ومعرفة فيما إن كان هذا القطاع خاسراً أم مخسَّراً، كما يجب دعم القطاع الزراعي الذي يعد أساس التنمية وخاصة الصناعات الزراعية، والتشبيك مع كل القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية، والاستمرار في مشروع الإصلاح الإداري وهندسة العمليات الإدارية ولا بد من العمل على ترشيق الإدارة وتقنين البيروقراطية وحجم الفساد والهدر والرقابة الوقائية، والتشاركية الحقيقية من دون أن تؤدي إلى سطوة قوى أخرى متنفذة في المجتمع، كما يجب إيلاء دور كبير للمجتمع المحلي في التنمية الاقتصادية، ما يستدعي التفاعل الخلاق والبنّاء والواعي مع المرسوم 107

المتعلق بالإدارة المحلية واللا مركزية الإدارية، لأنه أناط بالمجتمع المحلي مسؤوليات مهمة خدمية وتنموية واقتصادية وعمرانية.

تخطيط وخلق التنمية

وأكد عزوز أن الحكومة يجب أن يكون لها دور مركزي في التخطيط والمشاريع الإستراتيجية الكبرى ووضع الخطط، ويمكن الوحدات الإدارية البحث في خلق التنمية من خلال فهم دورها في المرحلة القادمة، كما يجب دعم توجهات الدولة في الدبلوماسية الاقتصادية، فعلى الرغم من أن الإيرادات محدودة وشابها نقص لكن الموارد متوفرة ويمكن أن يسهم استغلالها بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي.

وتركزت مداخلات الحضور على المعنى الحقيقي لدور الدولة، وهل يجوز اعتباره أبوياً خلال المرحلة الحالية أم لا؟

تبادل أدوار

إذ أشار الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور أكرم حوراني أن الدور الأبوي للدولة هو مقولة ذات أبعاد متنوعة، لافتاً إلى أن دور الدولة في الاقتصاد يتحدد من خلال حجم الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي، فقبل عام 2005 كان دور الدولة في الناتج الإجمالي نحو 60 بالمئة، أما بعد ذلك ومن خلال التوجهات التي أدت إلى اقتصاد السوق الاجتماعي تراجع دور الدولة كي يفسح المجال للقطاع الخاص الذي تقدم، وأصبح هناك تبادل في النسب، فقد أصبح القطاع الخاص يساهم في 60-65 بالمئة من الناتج الإجمالي.

وأكد أنه منذ بدء الأزمة في سورية، تم إلغاء جميع مفاعيل قوانين الاقتصاد، فالقطاع الخاص لم يقم بدوره الوطني المأمول وتعرض إلى نهب

وسرقة، إضافة إلى ما طبق على سورية من عقوبات وسياسات ظالمة، ما أدى إلى إضعاف دور الدولة فاضطرت إلى الاستجابة لهذا الواقع عن طريق تقديم بعض المساعدات لمجموعة من كبار رجال الأعمال الذين تحولت أعمالهم تدريجياً إلى قوى احتكارية تسيطر على معظم مفاصل الاقتصاد أدت إلى ضغوطات معيشية كبيرة على المواطن انعكست من خلال ارتفاع الأسعار، واصفاً السوق السوري بأنه احتكاري بشكل شبه مطلق، لذا فإن الدولة مطالبة بطرد هذا الاحتكار، مشيراً إلى ضرورة إعادة النظر بسياسة وأدوات وخطط الدولة.

نمط متخلف

عميد المعهد العالي للبحوث السكانية الدكتور جمعة حجازي، أكد خلال مداخلته أن سورية أقامت استهلاكاً على نمط إنتاج متخلف نسبياً، لذا فإن الدور الاقتصادي الريعي فرض نوعاً من الخدمات الاجتماعية دون أن يكون هناك نمط إنتاج اقتصادي قوي يتيح نمط استهلاك مشابهاً للنمط المتبع في البلدان المتقدمة اقتصادياً.

وأشار إلى أن الخدمات الاجتماعية في سورية أخذت تتآكل شيئاً فشيئاً بفعل بدء تراجع دور الدولة الاقتصادي بسبب ضغط الخدمات بعوامل النمو السكاني الذي ازداد من 8 ملايين نسمة إلى 22 مليوناً، إضافة إلى تراجع إنتاج النفط وتراجع قدرة الدولة على تحفيز النمو والاستثمار، وبالتالي أصبحت الخدمات الاجتماعية على المحك.

ماذا عن الأبناء؟

من جانبه، أشار الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور شفيق عربش إلى أنه تم التحدث عن دور الأب ولكن لم يتم التحدث عن الأبناء وعقوق البعض

منهم الذي أدى إلى ما وصلت إليه سورية، مشيراً إلى ضرورة السؤال عن مدى نجاح الدولة في النموذج الاشتراكي، وفي حال نجحت في ذلك فما مبررات الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وفي حال تم الانتقال بسبب عدم النجاح، ففي قرار المؤتمر القطري العاشر وردت عبارة الانتقال التدريجي، لافتاً إلى أنه تم الإبقاء على الفريق نفسه الذي كان يدير الاقتصاد الاشتراكي ليدير الاقتصاد الاجتماعي، متسائلاً: «هل ما تقوم به الحكومة في ملفات الصحة والتعليم وغير ذلك هو دعم أم إنها تؤدي واجبها؟»، مشيراً إلى أن أرقام الدعم التي يجري تسويقها مرعبة وتغطي تقادم أدوات الإنتاج في العملية الإنتاجية والفساد والهدر، معتبراً أن آلية الدعم غير منطقية ولا سليمة لأن حاجيات الأشخاص التي تحتاج إلى دعم تختلف من أسرة إلى أخرى، إضافة إلى عدم امتلاك قاعدة بيانات لإيصال الدعم إلى مستحقيه.

وفي السياق، اعتبر الدكتور حبيب محمود أن الانعكاس الحقيقي للدور الأبوي للدولة يتمثل في الوضع المعيشي الذي لا يعد مرضياً، ولا يمكن بقاؤه بهذا الشكل، فمثلاً خلال عام واحد ارتفع سعر البنزين أكثر من أربع مرات ما زاد الوضع سوءاً، كما هو الحال بالنسبة لسعر الدواء وغير ذلك من المواد الأخرى، مشيراً إلى وجود قاعدة اقتصادية تقول عندما تسير الدولة نحو الجباية تكون قد بدأت السير باتجاه النهاية، فالدولة لم تترك مفصلاً إلا وسعت الحكومة إلى الجباية منه.

https://alwatan.sy/archives/369010

15 - فاتورة الدعم الزراعي زادت عن 1334 مليار ليرة

كتب زياد غصن.. مقالتي في موقع أثر برس..

على ذمة الحكومة: فاتورة الدعم الزراعي زادت عن 1334 مليار ليرة

زياد غصن || أثر برس كشفت بيانات حديثة صادرة عن وزارة الزراعة أن الدعم الحكومي المقدم سنوياً للقطاع الزراعي يشتمل على 19 نوعاً، هذا إلى جانب الخدمات التي تقدمها الوزارة في مجالات البحوث الزراعية، التأهيل والتدريب، الإرشاد الزراعي، ودعم المنظمات الدولية ضمن مشاريع سبل العيش.

وحسب البيانات التي حصل عليها موقع "أثر برس" فإن إجمالي قيمة ما قدمته الحكومة من دعم للقطاع خلال الموسم الزراعي 2022–2023 وصل إلى حوالي 1334 مليار ليرة، يضاف إليها قيمة دعم الطاقة الكهربائية والذي يصعب تقديره حالياً بسبب عدم توفر البيانات حول حجم الاستهلاك، كما أن الرقم السابق لا يشمل القروض الزراعية الممنوحة بأقل من معدلات الفائدة في باقي المصارف بما لا يقل من 2%.

في تفاصيل فاتورة الدعم الزراعي يأتي أولاً دعم مادة المازوت بأكثر من 482 مليار ليرة، الجزء الأكبر منه، والبالغ حوالي 438.7 مليار ليرة، هو حصيلة مخصصات القطاع المباعة للمزارعين بالسعر المدعوم، والباقي للمخصصات المباعة بالسعر الحر، أما في المرتبة الثانية فيأتي دعم سعر شراء محصول القمح من المزارعين، وهو دعم تقدر قيمته بحوالي 231 مليار ليرة.

واللافت في تفاصيل الفاتورة تأكيد وزارة الزراعة أن هناك دعماً مباشراً في تأجيرها أراض من أملاك الدولة للمزارعين قيمته تصل إلى حوالي 218.2

مليار ليرة، وهو يتأتى من الفارق المتشكل بين سعر تأجير الوزارة لما مقداره 18.8 مليون دونم من الأراضي، وبين متوسط تأجير تلك المساحة بالأسعار الرائجة.

أما دعم سعري بذار القمح والشعير، والبالغة قيمته حوالي 117 مليار ليرة فقد جاء رابعاً في قائمة الدعم الزراعي، حيث أشارت التقديرات الرسمية إلى أن قيمة دعم بذار القمح بلغت حوالي 57 مليار ليرة، و60 مليار ليرة للشعير. كما تجاوز الدعم من صندوق الإنتاج الزراعي لأسعار السماد أكثر من 78.8 مليار ليرة، وذلك من خلال توزيع حوالي 35800 طن سماد يوريا و15670 طن سوبر فوسفات.

في المرتبة السادسة يأتي الدعم المقدم للمربيين من خلال المؤسسة العامة للأعلاف والبالغة قيمته حوالي 71 مليار ليرة، وهو نتج عن بيع المؤسسة مقننات علفية للمربين بلغ حجمها حوالي 436.7 ألف طن وبسعر أقل من السوق بحوالي 15–20% حسب ما تؤكد وزارة الزراعة.

ومن بين أشكال الدعم المخفية أو غير المعروفة شعبياً ما يتعلق بتكاليف تشغيل وصيانة شبكات لري الحكومية والبالغة حوالي 46.4 مليار ليرة، علماً أن هذه الشبكات قامت بإرواء حوالي 270.2 ألف هكتار في المناطق الآمنة. كذلك الحال بالنسبة للدعم المقدم لمشروع الري الحديث البالغ حوالي 24 مليار ليرة حتى نهاية العام 2023.

وتتضمن فاتورة الدعم أيضاً ما يتعلق بالدعم المقدم للصحة الحيوانية من إنتاج وتوزيع وتنفيذ اللقاحات، وقد تم تقدير قيمة الدعم بحوالي 16 مليار ليرة. وهناك ما يقدمه صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية من تعويضات، والتي بلغت قيمتها حوالي 14.2 مليار ليرة.

وتعتبر وزارة الزراعة أن "قضية الدعم الزراعي مسألة حساسة تستدعي محاكاة الآثار الإيجابية والسلبية، المباشرة وغير المباشرة، التي قد تنجم عن أي تغيير فيها"، وبالتالي فإن "تخفيض فاتورة الدعم الحكومي في مواطن أخرى تشتمل على نسبة أكبر من ذلك الدعم قد يكون أكثر جدوى من إحداث تحولات في الدعم الزراعي لها آثار مباشرة في معيشة المواطنين وتوفير غذائهم، خاصة إذا تمت في المدى القصير في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، وبالتالي فإن إصلاح منظومات الدعم الحكومي الحالية، وضمان وصول الدعم لمستحقيه يصبح أجدى من المكاسب المؤقتة والآنية لتخفيض فاتورة الدعم من خلال الرفع التدريجي له إذ إن تكاليف معالجة الآثار السلبية قد تفوق الوفر الآني الذي يمكن تحقيقه.

وعليه فإن وجهة نظر الوزارة في مقاربة ملف الدعم الزراعي تنطلق من توجهين رئيسين: "الأول معالجة قصيرة ومتوسطة المدى للمشكلات المرتبطة بالواقع الحالي لمنظومة الدعم الزراعي لتحقيق الغايات المرجوة منه دون المساس به قبل اكتمال هذه الإجراءات. أما التوجه الثاني فيشمل المعالجة الاستراتيجية لمسألة الدعم الزراعي بحيث يتم إعادة توجهه بشكل تدريجي للفئات الهشة وصغار المنتجين الزراعيين غير القادرين على تحمل آثار رفع الدعم، وليصبح الدعم الزراعي منسجماً مع الاتفاقيات الدولية والتجارة العالمية".

https://www.athrpress.com/%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af-%d8%ba%d8%b5%d9%86-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%b0%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b9%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b2%d8%b1%d8%a7%d8%b9%d9%8a/%d8%a3%d9%82%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%a3%d8%ab%d8%b1/

16 - الاقتصاديون يناقشون تدخل الدولة في الاقتصاد ...

عزوز: سورية تمر بمرحلة نوعية ... فضلية: الدولة في سورية لها فكر سياسي منفتح ومرن

إجلنار العلي

الثلاثاء, 28–11–2023

اعتبر عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور حسين دحدوح أن تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي أمر حتمي وضروري، ولاسيما بوجود الكثير من المشاريع الاقتصادية التي لا يقوم بها القطاع الخاص لأنها غير مجدية أو مربحة على الرغم من أهميتها من الناحية التنموية، لافتاً إلى أن دور الدولة الكبير يقوم على توزيع الدخل وتحصيل الضرائب وإنفاقها في سبيل المشاريع التنموية، أي إن تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي هو أمر مهمٌ وضروري ولا يمكن الاستغناء عنه.

إعادة الإعمار

من جهته، بيّن الدكتور عبد القادر عزوز خلال كلمته في الورشة التي أدارها يوم أمس بكلية الاقتصاد بعنوان «تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي بين الماضي والحاضر»، بحضور رئيس جامعة دمشق محمد أسامة الجبان، أن سورية تمر اليوم بمرحلة تحولية نوعية تتمثل بإعادة الإعمار، وأن دور الدولة في سورية له تجارب متعددة حسب كل فترة تنموية، وهناك حاجة لدراسة هذه التجارب والاطلاع عليها مجدداً والاستفادة من الثغرات والأخطاء والبناء على ما هو إيجابي وتطويره بما يتناسب مع البيئة الإقليمية والعالمية

والاحتياجات المحلية، مؤكداً أن التدخل ليس اصطلاحاً سلبياً ولا يعتبر معوقاً للنشاط الاقتصادي.

الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور عابد فضلية أكد من خلال ورقة بحثية قدمها في الورشة أن كل دول العالم من دون استثناء تتدخل في اقتصادها بنسب معينة من حيث الشكل والحجم والمساحة، وهذا الأمر موجود حتى في أعتى الدول الرأسمالية والإسكندنافية، لأن هذا التدخل يعتبر مساعدة للمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية.

أصناف الاقتصاد

وأشار فضلية إلى وجود عدة أصناف للدول من حيث الاقتصاد السياسي منها: دول حرة لا تتدخل بالاقتصاد وإنما في الأمن والدفاع والقضاء والتشريع، أو دول منتجة كالاتحاد السوفييتي سابقاً حيث يكون الإنتاج فيها لمصلحة الدولة والكل يعمل لديها، أما سورية فهي تعد بالوسط بين النوعين السابقين، فهي دولة لها فكر سياسي منفتح مرن ولكنه في الوقت ذاته تدخلي بالمعنى الإيجابي ومساعد وضروري، لذا عند التحدث عن دور الدولة في الشأن الاقتصادي يجب عدم إغفال القطاع العام الذي تتمايز مستويات وجوده وقوته أو ضعفه حسب تمايز السلطة الحاكمة، وبذلك تكون الهوية السياسية للدولة السورية هي دولة متدخلة إيجاباً لمصلحة الطبقات الضعيفة والشرائح الهشة، بمعنى أنها تدخل في الاقتصاد لأجل حماية هذه الطبقة، على اعتبار أن القطاع الخاص يعمل وفقاً لاقتصاد السوق ويهدف إلى الربح، والدولة لا تهدف إلى الربح، ولكن هذا الأمر لا يعني أنها يجب أن تخسر.

وأضاف: إن القطاع العام الذي تنشئه الدولة السورية يهدف إلى إنتاج ما هو إستراتيجي ولازم وضروري ويدخل ضمن مفاهيم الأمن المائي والطاقوي

والغذائي، إضافة إلى خلق صناعات لا تهدف إلى الربح بمقدار جدواها الاجتماعية لتشغيل الناس وإيجاد فرص عمل، معتبراً أن دور الدولة يتمثل في هذا التدخل الإيجابي الإنتاجي والإستراتيجي والاجتماعي.

وحاول فضلية ذكر دور الدولة مروراً بالتجارب التاريخية التي مرت بها، فما بين عامي 1963-1966، كان هناك بعض الاختلافات والخلافات الفكرية في الإدارة وفلسفة إدارة الدولة، وفي السبعينيات تثبت الفكر الممنهج والواضح في إدارة الدولة، فقد كان القطاع العام ضعيفاً علماً أنه تأسس منذ خمسينيات القرن الماضي، ففي عام 1957 تم توقيع اتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي لإنشاء 60 مشروعاً في سورية، تم تنفيذها بدءاً من سد الفرات عام 1966، وإعطاء قرض لسورية من قبل الاتحاد السوفييتي بقيمة 300 مليون روبل آنذاك، إضافة إلى مشروعات أخرى في مجال البنى التحتية، لافتاً إلى أنه خلال الفترة الممتدة بين عامي 1963-1966 كانت الأمور متقلبة ومهتزة بسبب التأميم الناتج عن فترة الوحدة بين سورية ومصر، ما أدى إلى توسع دور الدولة بشكل أكبر عما كان عليه في السابق، كما أن الملكية الحكومية شكلت في ذاك الوقت نواة للقطاع العام، مشيراً إلى أنه رغم ذلك بقي القطاع العام محدوداً في ملكيته لبعض المنشآت الاقتصادية في الدولة السورية.

البدء بالتدخل الإيجابي

وفي عام 1970، أكد فضلية أن الدولة السورية بدأت بالتدخل الإيجابي حيث تم توسيع القطاع العام، ليصبح جزءاً اقتصادياً إستراتيجياً واجتماعياً، وقد توسع ذلك بعد عام 1973 عندما انهالت المساعدات والمشاريع والاستثمارات العربية بعد حرب تشرين التحريرية، فقامت الدولة باستثمار هذه الأموال لبناء المزيد من المنشآت الحكومية وخاصة في مجال النسيج بدءاً

من الحلج والغزل حتى الوصول إلى صناعة الأنسجة، ولاسيما بوجود المادة الزراعية الأولية وهي القطن، أي إن الدولة من خلال هذه المنشآت استثمرت الزراعة وشغلت القطاع الخاص من خلال النسيج.

وفي بداية الثمانينيات من القرن الماضي، أشار فضلية إلى أن الدولة قامت بدور إيجابي في بناء المرافق والمؤسسات والشركات والمنشآت الإنتاجية، إذ تم الوصول إلى صناعة المحارم الورقية والأحذية، كما لعبت دوراً تجارياً من خلال بيع الخضر والفواكه في صالات تابعة لها، واصفاً الدولة بأنها بالغت في ذلك، لافتاً إلى أن الدولة السورية شريكة بالأساس في ربع الاقتصاد السوري على اعتبار أن قطاع النفط كان في السابق يشكل ربع دخل الدولة السورية عندما كان يتم إنتاج 400 ألف برميل يومياً، فجاء بعد ذلك القطاع العام وأصبح يشكل ثلث الاقتصاد السوري من خلال تصنيع المنتجات الزراعية، وهذا يعتبر جزءاً مهماً من الاقتصاد السوري، أي إن دور الدولة ومسؤولياتها أصبحت أهم وأكبر وأقوى، ووصلت سورية إلى مرحلة الاستكانة والاطمئنان لوجود القطاع العام، بل كان القطاع الخاص حينها كسولاً حتى نهاية الثمانينيات عندما تم إدخاله في عملية التنمية الاقتصادية من خلال إصدار عدة قوانين تشرع ذلك كالسماح بإنشاء شركات مساهمة عامة زراعية، وكان إنتاج هذه الشركات مركزاً على ما هو ضروري وغذائي وإنتاجي، لتصنيع مخرجات الزراعة، وهذا يوصل إلى خاصية هوية الاقتصاد السوري بأنها زراعية صناعية تحويلية، بوجود الأرض والماء والخبرة، وهذا ما يدفع إلى إنشاء منشآت تصّنع ما يخرج زراعياً.

واعتبر فضلية أنه لو كانت سورية دولة صناعية بتقنيات حديثة ومرتبطة بالخارج، لكان تأثير العقوبات الغربية أكبر عليها.

أقوال بلا أفعال

ورداً على مداخلات الحضور حول دور الدولة في الاقتصاد بالوقت الحالي، أشار فضلية إلى أن الحكومة تصرّح بنظريات جميلة ولكن لا يتم تنفيذها، إذ تكون الأقوال بجهة والأفعال بجهة أخرى، فمثلاً سبق أن أكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا ضرورة التركيز على الجانب التنموي واستخدام كل الوسائل المتاحة بالريف وتحقيق التكامل بين الزراعة والصناعة، لتقع المفاجأة قبل عدة أيام بأن سعر الأسمدة ارتفع ثلاثة أضعاف، كما أن مصانع النسيج الحكومية تفتقد اليوم المادة الأولية من القطن ويتم استيراد الغزول على الرغم من أن سورية كانت تصدر هذه المادة، متسائلاً عن السياسة الزراعية والصناعية المتبعة، واصفاً إياها بالمخجلة.

وأشار فضلية إلى أن الظروف قاسية ولكنها ليست بتلك القسوة التي تجعل الاقتصاد السوري يتدحرج خلفاً ويترك الفرص المتاحة، مطالباً بإصلاح القطاع العام الاقتصادي إصلاحاً منهجياً وإنتاجياً وإدارياً ومن حيث شكل الملكية، بحيث تحول المؤسسات والشركات إلى شركات مساهمة عامة يسهم فيها القطاع الخاص ذو الخبرة، ويسمح للعاملين بتلك المؤسسات والشركات أن يشتروا أسهماً بالتقسيط ليحصلوا على أرباح أسهمهم عندما تربح هذه الشركات، معتبراً أن القطاع العام أصبح سيئاً بشكل يفوق ما تسببت به الظروف بسبب ما ينفذ على أرض الواقع.

وفيما يخص الثروات التي تمتلكها سورية، كشف فضلية أن سورية لديها مخزون من الفوسفات يتراوح بين 2.8– 3 مليارات طن، علماً أن الفوسفات السوري متميز وذو نوعية عالية، ويبلغ سعر الطن منه 800 دولار، وفي الوقت ذاته تعاني سورية من نقص في الأسمدة.

الطبقة الوسطى

من جانبه قدم الأستاذ في كلية الاقتصاد غسان إبراهيم ورقة بحثية أخرى حول دور الدولة في الاقتصاد السوري، لافتاً إلى أنه كبير جداً من حيث حجم الاستثمارات سواء في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية أو في القطاع الخدمي كالنقل والمواصلات، معتبراً أن هذا المعيار غير كافٍ ليدل على دور الدولة، فالمعيار الأهم من وجهة نظره هو الطبقة الوسطى، على اعتبار أن أي اقتصاد في العالم يقوم على الطبقة الوسطى بالمعنى الكمي والعددي لكون عدد أفرادها أكبر من عدد أفراد الطبقة العليا والفقراء، على حين تتلاشى هذه الطبقة في سورية وتنحدر، علماً أنها تنجب نخبة الشعب من علماء وفنانين وشعراء وغير ذلك، إذاً الدور الاقتصادي يقيّم من خلال انعكاساته ومضاعفاته وليس بحد ذاته سواء كبر أو صغر أو ضعف أو صار قوياً، أي إنه يجب أن ينعكس على البحث العلمي والأدب والصحة والتعليم وغير ذلك.

واستعرض إبراهيم نتائج الورقة البحثية التي خلصت إلى أن الدور الاقتصادي لأي دولة في الوقت الحاضر أصبح بيد المعارضين بالعقائد الاقتصادية، وأنه لا يوجد معجزات اقتصادية على الإطلاق من دون وجود دور للدولة، كما يجب التوفيق بين المصلحة العامة والخاصة، وأن الربح شيء عظيم بالاقتصاد وليس خطيئة أو معصية فإذا كان القطاع الخاص أمهر في تحصيل الربح فيجب أن تضع الحكومة يدها بيده.

وجوب التمييز

من جانبه أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور مصطفى عبد الله الكفري في مداخلة له، أنه يجب التمييز بين الدور الاقتصادي للدولة وتدخل

الدولة، معتبراً أن التأميم والإصلاح الزراعي الذي قامت به الدولة في أواسط الستينيات من القرن الماضي بدأ معه تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي وظهر القطاع العام الذي كان له دور كبير في الاقتصاد، متسائلاً عن الأمور التي يجب أن تقوم بها الدولة في نطاق ممارسة دورها في المستقبل، كما يجب إعادة النظر بالنظام النقدي للبدء بالإصلاح الاقتصادي، مقترحاً حذف أربعة أصفار من العملة السورية، كما يجب إصلاح النظام الضريبي الذي يسعى إلى تهجير المنتجين بدلاً من جذبهم وزيادة النمو والتنمية، مؤكداً أن السياسة المالية في سورية هي سياسة جبائية وتؤدي إلى انخفاض المطارح الضريبية.

دور استحواذي

عميد المعهد العالي للبحوث السكانية الدكتور جمعة حجازي، رأى في مداخلة له أن الدور الاقتصادي للدولة لم يكن تدخلاً إيجابياً ولا سلبياً، ويمكن تسميته بأنه استحواذي، لأن الدولة في سورية استحوذت على الاقتصاد جملة وتفصيلاً، فهي ربطت كل العملية الاقتصادية بها، سعّرت إدارياً وأنتجت الملابس وبنت السدود والمصانع ولم تتح لأي من القطاعات الأخرى سوى المشاركة الهامشية وذلك في الفترة الممتدة ما بعد ثورة الثامن من آذار وحتى بداية الألفينات، لافتاً إلى أن القطاع العام محتكر للإنتاج والتوزيع والتسويق، فكل ما ينتج يجب أن يباع عن طريق الدولة.

ولفت إلى أن سورية تعد دولة نامية ولا يمكن الادعاء بأنها دولة اشتراكية أو رأسمالية بالمعنى الاقتصادي، فما حدث أن الدول العربية بعد الاستقلال منها ما أخذ بالمذهب الاقتصادي الليبرالي ومنها ما أخذ بالمذهب الاشتراكي، إلا أن سورية أخذت بتقليد الدول الاشتراكية وبنت سياساتها الاقتصادية

والاجتماعية على هذا الأساس، ظناً منها أنها دولة اشتراكية، ولكن نمط الإنتاج وطبيعة النظام الاقتصادي والموارد ليست كافية لتكون سورية دولة اشتراكية، وبالتالي عندما ازداد عدد السكان وبدأ يتراجع إنتاج النفط وارتفعت تكلفة الخدمة الاجتماعية بدأ يظهر عجز الموازنة، وبدأت الدولة تئن من عبء تلك الخدمات، وذلك حدث في أواسط الثمانينيات، وبذلك أصبحت الدولة ملزمة بتغيير نمط الإنتاج الاقتصادي بناء على ما رتبته على نفسها، مقترحاً ضرورة البحث عن إدارة عملية التنمية في المستقبل ووضع الأولويات لذلك.

جدير بالذكر أن الورشة جاءت بعد افتتاح رئيس جامعة دمشق الأستاذ الدكتور محمد أسامة الجبان مدرج المؤتمرات في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق.

https://alwatan.sy/archives/369843

17 - تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي بين الماضي والحاضر

#صحيفة الثورة في 27تشرين ثاني , 2023 بتوقيت دمشق

الثورة – ميساء العلي – بتول عبدو:

غالباً ما نختصر الحديث عن دور الدولة في سورية بالجانب الاقتصادي، فيما عملياً هذا الدور امتد ليشمل على مدار العقود الماضية مختلف نواحي

الحياة اليومية، وذلك في إطار ما عرف بمصطلح "الدولة الأبوية"، حيث أسهم الدور المذكور لسنوات عدة في توفير الخدمات شبه المجانية للمواطنين، وتوفير الحد الأدنى من احتياجات الطبقات الفقيرة وصاحبة الدخل المحدود، فضلاً عن دعم الأنشطة الاجتماعية والثقافية، والتي وفرت مناخاً ساعد بشكل ما شريحة اجتماعية واسعة على العمل لتحقيق مصالحها.

الدور السياسي الأهم

في محاضرة بكلية الاقتصاد بدأ الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور غسان إبراهيم مخالفاً وجهة نظر زميله أستاذ التحليل الاقتصادي الدكتور عابد فضلية حول دور الدولة بمقولة ابن خلدون في القرن الرابع عشر "الدولة صورة العمران والمجتمع مادة العمران"، أما ماركس في القرن التاسع عشر فقال "الدولة لجنة تنفيذية عند البرجوازية"، لكنه لم يدخل بمن هو الأصح. اعتمد إبراهيم منطق البحث العلمي في عرض ورقته البحثية باعتباره في حرم كلية الاقتصاد بالجامعة، موضحاً أن طبيعة الدولة، أو شكل الحكم السياسي، أو الهوية السياسية للدولة، هي متحول مستقل وكل أدوارها الاقتصادية وغير الاقتصادية هي متغيرة.

هذا وقد انطلق إبراهيم بورقته من تحديد شكل الحكم أو النظام السياسي للدولة، فدور الدولة يتغير بتغير طبيعتها السياسية وهي ليست حيادية، بل محكومة بميزان قوى اجتماعي اقتصادي ثقافي سياسي، وبالتالي فهي موضع رهان ومحل صراع قوى طبقية يفوز فيها الأقوى وربما الأغنى، ليقول "إن الدور الاقتصادي للدولة على أهميته- كما ذكر الدكتور فضلية- إلا أنني شخصياً لا أعتبره معياراً أو مثالاً يحتذى لأهم أدوار الدولة، فلعل دور الدولة السياسي هو الأهم بالنسبة للفرد والمجتمع".

وعلى اعتبار أن محاضرته حاكت طريقة عرض البحث العلمي فقد حدد أهدافها من خلال عدد من النقاط، أولها النظر لدور الدولة في الشأن السياسي كمسار حرج من حيث الأهمية والفاعلية وثانياً: ضرورة تحديد الوضع الحقيقي والنافع لهوية الدولة، حيث بناء على هذه الهوية نقيم الدور الاقتصادي، والأهم هو إبراز دور الدولة بوصفها دولة في كل الحقول غير الاقتصادية، بالرغم من أن المعجزات الاقتصادية في حكم المستحيل اليوم بدون الدولة، وحدد بالهدف الرابع أهمية إعادة التكامل والتجانس بين المصالح العامة والخاصة، والعام والخاص فإنتاج الثروة الوطنية وتحقيق الرخاء المادي والتطور الروحي والأخلاقي من واجبات الطرفين.

الباحث رأى أن الأرقام والإحصائيات الاقتصادية على أهميتها لا تعني شيئاً، وإنما بآثارها وتداعياتها ومضاعفاتها في المجال غير الاقتصادي، فإذا قلنا زادت الثروة الوطنية يجب أن ينعكس ذلك على الإنفاق مثلاً على البحث العلمي والصحة والتعليم.

المعيار الاقتصادي

تماشى إبراهيم مع ما طرحه فضلية حول دور الدولة في الشأن الاقتصادي في الماضي والحاضر، معتبراً أن سورية كانت أول نمر آسيوي في الخمسينيات واليوم أصبحت "نمراً جريحاً" وأن تدخل الدولة منذ الخمسينيات وحتى اليوم لم ينعكس على الجوانب غير الاقتصادية كما ينبغي أن يكون. ليدخل فيما بعد بمضمون ورقته البحثية التي قدم فيها مجموعة من التساؤلات في مقدمة البحث منها على سبيل المثال لا الحصر، لماذا تمحور دور الدولة تاريخياً حول الاقتصاد؟ وما هو معيار دور الدولة الاقتصادي؟ هل هو الملكية أين دور الأفراد والمجتمع والسوق في هذا التدخل؟ هل يوفق هذا

التدخل بين المصالح العامة والخاصة أي الصراع الخفي والعلني بين العام والخاص.

أعادنا في القسم الأول إلى تاريخ دور الدولة والذي كان أبوياً، ودور الكنيسة في ذلك، ليطرح فيما بعد تساؤلاً حول معيار دور الدولة في الشأن الاقتصادي، والذي اعتبره معياراً مركباً ومعقداً، له بعد فني كمي مالي اقتصادي وبعد كيفي نوعي.

لكنه رأى أن معياره في الجانب الكيفي والنوعي أكثر من الاقتصادي، بمعنى نريد الانتقال من سد الحاجات الفيزيولوجية الطبيعية كالطعام والشراب والسكن إلى حاجات البحث العلمي والتفكير والتأمل والشعر والأدب والسياحة، وهذا يقيم أثر الدور الاقتصادي على الحقول الأخرى.

تطرق إبراهيم إلى أهمية دور الطبقة الوسطى التي تقود أي اقتصاد في العالم باعتبار عدد أفرادها أكبر من أفراد الطبقة العليا من أثرياء وطبقة الفقراء، مشيراً إلى أن هذه الطبقة في طريقها للانحدار والاختفاء في سورية بعد الحرب.

وحسب الباحث فإن الدور الاقتصادي يتم تقييمه بانعكاساته ومضاعفاته وليس بكبره أو صغره، وأن مهمة الدولة ليس فقط للقطاع العام بل لابد أن تتدخل لجعل الإبداع والابتكار حالة عامة.

كما ركز على إبراز دور الأفراد أي قطاع خاص، لكنه بنفس الوقت قال: إن اقتصاد السوق الحر "خرافة اقتصادية" فليس هناك من اقتصاد حر على الإطلاق، مع العلم أن السوق الطبيعية العادية كانت سوقاً تسد احتياجات الناس، وكان الاحتكار والغش والتدليس مداناً أخلاقياً، في حين أن السوق الحرة أول ما استبعدت الأخلاق وعقلنة مصالحها، أي الربح وإطلاق الحكم

الرشيد على الشركات، وكل ذلك مصطلحات لشرعنة أرباحها ومصالحها من قبل المواطنين.

الباحث انتهى بمجموعة من النتائج منها "لا معجزات اقتصادية على الإطلاق من دون دور الدولة"، والوظيفة النبيلة للدولة في العصر الحديث يجب أن تكون أبعد من حصرها بالإنتاج والرخاء المادي لأفرادها وإنما أبعد من ذلك "إنتاج شعب حر ومستقل ومبدع."

والتوصية الأهم- بحسب إبراهيم "ضرورة النظر إلى دور الدولة في الحاضر والمستقبل في كل المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، وأن دور الدولة ما زال خصباً ومثمراً.

من جانبه أستاذ التحليل الاقتصادي الدكتور عابد فضلية قال: إن دور الدولة السورية دائماً إيجابي في المجال الاقتصادي، كحال الكثير من الدول التي تتدخل بنسب معينة باقتصادها كمساعدة اقتصادية واجتماعية، وأن حجم تدخل الدولة بالاقتصاد يعود لفكر الإدارة السياسية الحاكمة من جهة، ولهوية الاقتصاد من جهة أخرى، أي هل هي هوية زراعية أو صناعية أو تجارية؟ وفي سورية هوية الدولة جزء من الكيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وأضاف: إذا ما عدنا إلى تدخل الدولة بالاقتصاد عبر التاريخ ومنذ عام ١٩٦٣ حتى اليوم، فإن الهوية السياسية لسورية هي دولة متدخلة بالمعنى الإيجابي، حيث هناك عدة أصناف للدول من حيث الاقتصاد السياسي، فالدول الحرة لا تتدخل بالاقتصاد، وإنما فقط بالأمن والدفاع والقضاء، وليس لها دور في الحياة الاقتصادية، وهناك دول منتجة كالاتحاد السوفييتي، حيث تتدخل الدولة بالإنتاج والجميع يعمل لدى الدولة، أما في سورية فنحن في

الوسط دولة لها فكر سياسي منفتح وتدخلات بالمعنى الإيجابي من خلال إدارة الاقتصاد ومن خلال القطاع العام.

الدعم الاجتماعي

وقال فضلية: إن هوية الاقتصاد السوري زراعية أولاً وثانياً وثالثاً، وفيما بعد يمكن التحول إلى صناعة تحويلية، ليختم كلامه بالقول: إن دور الدولة كان دائماً إيجابياً، إلا أنه لم يكن إيجابياً، كما يجب أن يكون، نتيجة الظروف وسوء الإدارة والتخطيط والفساد، فعندما نتكلم عن دور الدولة يجب أن نتحدث عن اقتصاد السوق الاجتماعي الذي طرح في العام 2005، ووافق عليه المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي كنهج، لكن بشروط، إلا أن الحكومة آنذاك نفذت شروط السوق بشدة وبتطرف، ولكنها لم تنفذ الجانب الاجتماعي لهذا الاقتصاد، واليوم يجب أن يكون تدخل الدولة بالدعم الاجتماعي.. والسؤال هل الدعم الاجتماعي الذي يقدم من خلال الموازنة العامة للدولة يذهب لمستحقيه؟ الجواب عند الحكومة.

https://thawra.sy/?p=512985

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *